مشهد العلاقات الخارجية

مهند مصطفى

مدخل

يتابع هذا الفصل مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، ويرصد ويحلل بشكل خاص مشهد العلاقات الإقليمية والدولية في العام ٢٠١٢ وبداية العام ٢٠١٣. يقسم الفصل إلى مباحث متعددة، وقد اخترنا في هذا العام أن نفتتح المشهد بإطارين عامين، واحد إقليمي وآخر دولي، يهدفان إلى وضع رؤية عامة للسياسات الخارجية الإسرائيلية على المستويين الإقليمي والدولي، دون الدخول في تفصيلات هذا المشهد على مستوى الدول، وذلك بهدف رؤية عامة للتقاطعات والمركبات المختلفة لهذه العلاقات. ومن ثم يعالج الفصل مشهد العلاقات الإسرائيلية مع وحدات سياسية محددة، بداية مع مصر، ثم الولايات المتحدة الأميركية، يليها الاتحاد الأوروبي، فالعلاقات مع الصين والهند، انتهاء بالعلاقات مع تركيا. وكانت هنالك ثلاثة ملفات مشتركة حاضرة، بدرجات متفاوتة، في بلورة مشهد العلاقات الخارجية في كل مبحث، هي: القضية الفلسطينية، الملف النووي الإيراني، والربيع العربي.

تحاول إسرائيل وضع الملف النووي الإيراني على رأس سلم أولويات المجتمع الدولي، بمؤسساته ودوله.

على المستوى الدولي: تحاول إسرائيل وضع الملف النووي الإيراني على رأس سلم أولويات المجتمع الدولي، بمؤسساته ودوله. وذلك في الوقت الذي لا تزال ترى في التوجهات الناقدة لسياساتها محاولة لنزع الشرعية السياسية عنها ككيان سياسي، أو نزع الشرعية عن طابعها اليهودي. وفي إطار الرؤية الإسرائيلية لعالم يتوجه نحو تعدد الأقطاب الدولية، فقد استمرت إسرائيل في مسعاها لتعزيز تحالفاتها مع القوى الصاعدة وبخاصة الصين والهند ودول صاعدة أخرى، وتنويع علاقاتها مع هذه القوى بحيث تشمل مجالات متعددة، ومن المتوقع أن يشكل الغاز الإسرائيلي لاعبًا جديدًا في علاقات إسرائيل الخارجية.

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: تتجه العلاقة مع الاتحاد الأوروبي إلى التصعيد، وتشكل المسألة الفلسطينية العامل الأساسي في توتر العلاقات الإسرائيلية الأوروبية، فالأوروبيون يعتقدون أن حلّ الدولتين هو مصلحة أوروبية، ولكن بالأساس مصلحة إسرائيلية، ويعتقد الاتحاد أن السياسات الاستيطانية الإسرائيلية تهدد هذا الحل، لهذا السبب فان الضغط الأوروبي نابع من حرصه على تحقيق حل الدولتين قبل فوات الأوان. ونتوقع أنه كلما اعتقد الاتحاد أن حل الدولتين بات يفقد واقعيته فإنه سوف يصعّد علاقته مع إسرائيل لثنيها عن الوصول إلى هذه النقطة. أقر الاتحاد الأوروبي بعض السياسات الضاغطة على إسرائيل، مثل التمييز بين منتجات المستوطنات وبين المنتجات التي تصنع داخل اسرائيل، وكان الاتحاد حادًا في توجهه حيث أدخل مدنًا مثل «موديعين» إلى هذه القائمة، كما رفض الاتحاد الضغط الإسرائيلي لإدراج حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية، إلا أن هذه السياسات الضاغطة لم تصل إلى درجة ثني إسرائيل عن سياساتها في الأراضي الفلسطينية.

العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية: تترقب إسرائيل التوجه الأميركي في فترة أوباما الثانية، وبخاصة فيما يتعلق بالملف الإيراني والمسألة الفلسطينية. بالنسبة للملف الإيراني فان أوباما تعهد أن يمنع إيران من الوصول إلى قنبلة نووية، وشكّل العام المنصرم منعطفًا في توجهات أوباما بالنسبة لهذا الملف، فقد تراجع عن محاولته احتواء إيران إلى إتباع سياسة عقوبات وضغط دوليين، وقطع تعهدًا صريحًا بمنعها من القنبلة النووية، وهو بذلك اقترب إلى الموقف الإسرائيلي، وإن لم يتبناه كاملا وبخاصة بالنسبة للخطوط الحمراء والخيار العسكري كخيار مفضل. أما بالنسبة للموضوع الفلسطيني، فإن هنالك تباينًا في وجهات النظر الإسرائيلية بالنسبة لهذا الملف، هنالك توجه يعتقد أن أوباما سوف يضغط باتجاه التقدم في المفاوضات وتسوية حل الدولتين، وتشكل زيارته إلى إسرائيل دليلاً على هذا التوجه، ولكن يعتقد هذا التوجه أن تعامل أوباما مع هذا الملف، سيكون مختلفًا عن تعامله السابق في فترة ولايته الأولى، فلن يمارس على إسرائيل ضغطًا كبيرًا على شاكلة تجميد الاستيطان. أما التوجه الثاني فإنه يعتقد أن الولايات المتحدة ستترك هذا الملف للأوروبيين، وأن أوباما سيكون منغمسًا في قضايا أميركا الداخلية وملفات دولية أخرى مثل أفغانستان وكوريا الشمالية.

على المستوى الإقليمي: تحاول إسرائيل أن تستفيد من الواقع الإقليمي، من خلال استغلال انشغال العالم العربي بأموره الداخلية وتحقيق مكاسب جمة من ذلك لتفادي انعكاسات الربيع العربي مستقبلاً، مثلاً بلورة جديدة للعلاقات مع مصر من خلال المصلحة المشتركة للطرفين في سيناء، والحفاظ على الهدوء والاستقرار على جبهة غزة.

ونشهد أيضًا إحياء لسياسات الأطراف في السياسية الخارجية الإسرائيلية، فهنالك تعزيز للعلاقات الإسرائيلية مع دولة جنوب السودان، وقبرص اليونانية واليونان ودول القوقاز المتاخمة للمنطقة العربية وإيران. تنظر إسرائيل إلى الحالة السورية كفرصة لتحسين مكانتها الإستراتيجية في المنطقة، فهي تعتقد أن سقوط النظام سوف يعزز من مكانتها الإستراتيجية، على الأقل على المدى القصير، ويضعف إيران وحزب الله. وحاولت إسرائيل استغلال الحالة العربية لفرض وقائع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتغييب الموضوع الفلسطيني.

الإطار العام لمشهد العلاقات الخارجية على المستوى الدولي

واجهت إسرائيل أزمة حقيقية في علاقتها الخارجية على المستوى الدولي، وفي الوقت نفسه لا بد من القول إن هذه الأزمة التي تمر بها علاقات إسرائيل الدولية، لم تصل بعد إلى نقطة – على نمط ما حدث مع نظام الابرتهايد سابقًا– تدفع إسرائيل إلى تبني سياسات جديدة ومختلفة، وبخاصة في الملف الفلسطيني، وذلك لعدة أسباب: أولها أن إسرائيل ما زالت تتمتع بالدعم الأميركي الكامل، وثانيها أن الاتحاد الأوروبي ما زال بعيدًا عن اتخاذ إجراءات عملية من شأنها أن تعزل إسرائيل سياسيًا أو تؤدي إلى فرض عقوبات عليها، بل إن مواقف الاتحاد الأوروبي الناقدة لإسرائيل ما زالت لا تتناقض مع الالتزام المعلن تجاهها وتجاه مصالحها، بل تنطلق من القلق على مصالحها، إذ يعتقد الاتحاد الأوروبي أن استمرار السياسات الإسرائيلية الحالية من شأنه أن يهدد أمنها ونظامها الديمقراطي. وثالثا أن ثمن «الأزمة» ما زال دون المستوى الذي من شأنه أن يؤثر على العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية الخارجية لإسرائيل، ولم يصل إلى المستوى الذي يجعل كلفة السياسة الإسرائيلية تفوق حجم المردود السياسي الداخلي الذي تحققه حكومة بنيامين نتنياهو في تعاطيها مع الملفات المختلفة، وبخاصة الفلسطيني. بمعنى؛ إذا كان البناء وتغيير الواقع في مناطق «C» سيكلف إسرائيل تنديدًا أوروبيًا، مهما بلغت شدته ولكن بدون عقوبات جدية، فإن كلفته الدبلوماسية ليست عالية، ولكن أرباحه الداخلية من حيث توطيد الائتلاف الحكومي، وكسب مزيد من دعم اليمين، والأهم تنفيذ الفكر الأيديولوجي الليكودي تبقى أكبر.

واجهت إسرائيل أزمة حقيقية في علاقتها الخارجية على المستوى الدولي، لم تصل بعد إلى نقطة تدفع إسرائيل إلى تبني سياسات جديدة ومختلفة.

دوليًا، تتبنى إسرائيل رؤية لعالم يتجه نحو تعدد الأقطاب، فيه صعود قوى جديدة لها تأثير على العلاقات الدولية وتوازن القوى الدولي، مثل الصين، الهند، البرازيل وغيرها من الدول. سعت إسرائيل وضمن هذه الرؤية خلال العام ٢٠١٢ نحو زيادة شبكة حلفائها

في العالم وتعزيز علاقاتها القائمة، وذلك إضافة إلى تعزيز علاقتها مع دول الجوار للعالم العربي، وتم في هذا الإطار تشييد علاقات دبلوماسية مع دولة جنوب السودان الجديدة في تموز ٢٠١١، وسعت إسرائيل نحو تعزيز العلاقات الثنائية مع قبرص، حيث زارها نتنياهو، مسجلاً أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي لها وذلك في شباط ٢٠١٢، ، كما عملت إسرائيل على تعزيز علاقاتها مع القوقاز وغيرها من الأطراف، وهو ما سمّاه بعض الباحثين «**إحياء نظرية الأطراف في السياسة الخارجية الإسرائيلية**».[١] وسمّاها الباحثان «إحياء» بحق، لأن هذه السياسة كانت جزءًا من الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية في العقود الثلاثة الأولى بعد قيامها.

من المتوقع أن يشكل الغاز الإسرائيلي عاملاً مهمًا في السياسة الخارجية الإسرائيلية في المرحلة القادمة.

هذا، ومن المتوقع أن يشكل الغاز الإسرائيلي عاملاً مهمًا في السياسة الخارجية الإسرائيلية في المرحلة القادمة. وسيكون لهذا المورد الطبيعي وفق ما تراه إسرائيل دور في تعزيز مكانتها الاقتصادية والدولية وبخاصة مع الدول التي ترى في العلاقات الاقتصادية دعامة للعلاقات الدبلوماسية والاستراتيجية. وفي هذا السياق يشير تقرير بحثي أعده المنتدى الإسرائيلي للطاقة بعنوان «تصدير موارد الغاز الطبيعي من إسرائيل»، إلى الأهمية المستقبلية لتصدير الغاز الإسرائيلي على مكانة إسرائيل، ويؤكد التقرير على ضرورة اعتبار ربط الحسابات الاستراتيجية والدولية الإسرائيلية باعتبارات التصدير التي ستعتمدها الدولة.[٢]

ويقترح التقرير في الوقت ذاته أن يتم التعامل مع موضوع الغاز الطبيعي الإسرائيلي بتواضع، فإسرائيل لا تعتبر إمبراطورية غاز، ومواردها الغازية لا تصل إلى مستوى دول عملاقة في هذا المجال مثل روسيا، إيران وقطر.[٣] وفي هذا الشأن، وفي تشرين الأول ٢٠١١، عين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، ووزير الطاقة والمياه، عوزي لنداو، لجنة وزارية برئاسة مدير عام وزارة الطاقة «شاؤول تسيمح»، لتقديم توصيات حول السياسات التي يجب أن تتبعها الحكومة في مجال الغاز الطبيعي، وقد ركزت اللجنة على موضوع تصدير الغاز من آبار الغاز الساحلية التي تم اكتشافها. وفي شهر نيسان ٢٠١٢، قدمت اللجنة توصياتها الأولية، وأوصت أن على الحكومة أن تسمح بتصدير الغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى ٥٠٪ على الأقل من كمية الغاز المستخرجة من الآبار، واستهلاك النصف الآخر في السوق المحلية.[٤]

أوصت لجنة تسيمح أن على الحكومة أن تسمح بتصدير الغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى ٥٠٪ على الأقل من كمية الغاز المستخرجة من الآبار، واستهلاك النصف الآخر في السوق المحلية.

وتطرقت لجنة «تسيمح» في تقريرها إلى الآثار المترتبة على تصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي، وبينت أنه سيؤدي إلى تحسين مكانة إسرائيل الدولية، فعلى المستوى الإقليمي ستكون الأردن والسلطة الفلسطينية دولاً مرشحة للاستيراد، كما أن دولاً صاعدة كالصين والهند ستكون معنية بالغاز الإسرائيلي أيضًا. وعلى الرغم من الفرص

السانحة لتحسين مكانة إسرائيل الإستراتيجية على المستوى الداخلي (بسبب استقلاليتها في الطاقة) أو على المستوى الدولي (تصديرها للغاز)، إلا أن اللجنة حذرت أيضًا من أن الغاز الطبيعي قد يكون سببًا في توتر علاقات إسرائيل مع الدول التي تصدر لها الغاز، واستحضرت المثال المصري–الإسرائيلي والروسي–الأوكراني كدليل على ذلك، لهذا أوصت اللجنة أن على الحكومة أن تتعامل مع مورد الغاز في علاقاتها الدولية بحذر شديد وتخطيط دقيق.

استمرت إسرائيل، ضمن سياستها الخارجية، في مناهضة ما يسمى نزع الشرعية عن إسرائيل، وظلت هذه المسألة حاضرة في العام ٢٠١٢ أيضًا، كما في العقد الأخير. وقد شكل هذا الموضوع مجالاً لعمل الدعاية الإسرائيلية ومن يدعمها من مؤسسات المجتمع المدني اليمينية، حيث اقترحت إحدى الأوراق البحثية الصادرة عن معهد أبحاث يميني،[٥] على إسرائيل أن تقوم بهجوم مضاد ضد موجات نزع الشرعية في العالم من خلال تذكير العالم أن اليهودية قدمت للإنسانية يوم الراحة الأسبوعي (السبت)، وفكرة المساواة أمام القانون وحقوق الإنسان والعدل ، وغيرها من مبادئ يمكن إيجادها في كل ديانة سماوية. يمكن بسهولة الملاحظة في الدعاية الإسرائيلية الخلط بين النقد لإسرائيل وبين نزع الشرعية.

استمرت إسرائيل، ضمن سياستها الخارجية، في مناهضة ما يسمى نزع الشرعية عن إسرائيل، وظلت هذه المسألة حاضرة في العام ٢٠١٢ أيضًا، كما في العقد الأخير.

تعمل على ملف الدعاية الإسرائيلية عدة مؤسسات، فهنالك وزارة كاملة تهتم بتنظيم برامج دعائية لإسرائيل وتسويق سياساتها، تسمى وزارة «الدعاية والجاليات».[٦] وهنالك شعبة الدعاية في مكتب رئيس الحكومة، وشعبة الدعاية في وزارة الخارجية، ودخل الناطق بلسان الجيش إلى الساحة الدعائية، وبخاصة خلال الحروب التي تشنها إسرائيل، وكان آخرها الحرب على غزة، والتي لعب فيها الناطق باسم الجيش دورًا كبيرًا في الدعاية الخارجية.

الإطار العام لمشهد العلاقات الخارجية على المستوى الإقليمي

تشير قراءة مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية إلى أن لدى إسرائيل ثلاث قضايا أساسية على المستوى الإقليمي وهي: أولاً، مواجهة الملف النووي الإيراني. وثانيًا، الحفاظ على اتفاقيات كامب ديفيد. وثالثًا، محاولة تعزيز تحالفاتها الإقليمية لتفادي الآثار المرتقبة للتغيرات في العالم العربي، وبخاصة في سورية ومصر.

فيما يتعلق بالملف الإيراني، عاد بنيامين نتنياهو وأكد في خطاب فوز حزبه في الانتخابات الأخيرة، على أهمية قضية النووي الإيراني ومركزيتها، وصنفها كقضية أولى من خمس قضايا ستهتم بها الحكومة الإسرائيلية القادمة. ونلاحظ من خلال رصد

مشهد العلاقات الإسرائيلي خلال هذا الفصل، أن الموضوع الإيراني كان حاضرًا في علاقات إسرائيل الخارجية مع كل الدول تقريبا؛ مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأميركية، الصين والهند وروسيا. أمّا خطاب نتنياهو الأخير في الأمم المتحدة في تشرين الثاني ٢٠١٢، فخصصه كلّه للملف النووي الإيراني وتجاهل كليًا الملف الفلسطيني،[٧] وذلك على الرغم من أن الطلب الفلسطيني صُوّت عليه في الدورة نفسها التي تحدث فيها نتنياهو عن الملف الإيراني. هذا على العكس من خطابه في دورة ٢٠١١ الذي خصصه معظمه للملف الفلسطيني.[٨] وظهر بشكل واضح أن الموقف الإسرائيلي الرسمي كان مخالفًا لمواقف الدول الغربية، حول الجدول الزمني لوصول إيران إلى قنبلة نووية، وحول طريقة التعامل مع هذا الملف، حيث كان واضحًا أن إسرائيل لا تنظر بجدية إلى الجهود الدبلوماسية أو العقوبات الاقتصادية كحلول لهذا الملف، إذ ترى أن الخيار العسكري وحده القادر على تدمير هذا المشروع، الأمر الذي لا يتفق مع موقف الدول الغربية.[٩]

اما فيما يتعلق بالحفاظ على اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر بعد الثورة فإن إسرائيل تحاول بشتى الطرق الحفاظ على الاتفاق في حدّه الأدنى. كما تعمل إسرائيل على الاستفادة من انشغال العالم العربي بنفسه بتعزيز مواقعها الإقليمية على المدى القصير، لتفادي انعكاسات الربيع العربي على المدى البعيد. فالرؤية الإسرائيلية ترى بوضوح أن انعكاس الربيع العربي عليها على المدى البعيد سيكون كبيرًا باتجاه السلب، فتعمل على تفادى انعكاسات المستقبل من خلال استغلال الحاضر، وتحقيق مصالحها الإستراتيجية المتمثلة في: الدفع بضرب إيران عسكريًا، وفرض الأمر الواقع في الضفة الغربية باتجاه ضم نصف مناطق الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، تأجيل أي بت في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي وبخاصة القضية الفلسطينية والجولان، تعميق تحالفاتها مع القوى الصاعدة مثل الهند، الصين والبرازيل، وغيرها.

أنظار إسرائيل غير موجهة لسورية، وإنما موجهة لحزب الله، فهي تريد إسقاط نظام بشار الأسد لإضعاف حزب الله.

وترى إسرائيل في الأحداث في سورية حلقة مكملة لرؤيتها للاستفادة على المدى القصير من الأحداث، فأنظارها غير موجهة لسورية، وإنما موجهة لحزب الله، فهي تريد إسقاط نظام بشار الأسد لإضعاف حزب الله. في بداية الأزمة السورية كانت هنالك حالة من الضبابية على الرؤية الإسرائيلية، وكانت هذه الضبابية نابعة من ادعاء بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين أن النظام السوري هو أسهل لإسرائيل، حتى لو كان هذا النظام معاديًا لها. فإسرائيل تعرفه منذ عقود، وهو نظام تم ردعه إسرائيليًا، لهذا يستبدل النظام السوري المواجهة المباشرة مع إسرائيل بتحريك لاعبين آخرين، مثل دعمه لحزب الله واحتضانه لحركات فلسطينية، وحلفه مع إيران. إلا أن هذا الضباب انقشع عندما رجحت كفة الرؤية التي ترى مصلحة في إضعاف حزب الله وإسقاط المحور مع إيران

على فقدان نظام تعرف كيفية التعامل معه، لصالح نظام لا تعرف شكله وتوجهه مستقبلاً. حيث يتم النظر إلى إضعاف حزب الله بسقوط النظام السوري ضمن الإطار الأوسع في مواجهة المشروع النووي الإيراني.

وتحاول إسرائيل فيما يتعلق بالموضوع السوري، أن تجد توازنًا بين رغبتها في سقوط بشار الأسد، كجزء من إضعاف محور إيران– حزب الله، وبين حرصها على عدم وقوع أسلحة متطورة سورية بيد حزب الله، أو بيد المجموعات الإسلامية المسلحة هناك والتي يمكن أن تهدد إسرائيل في جبهتها الجنوبية بعد سقوط النظام السوري، كما أنها تحرص على تأمين السلاح الكيماوي السوري وذلك بشراكة واضحة مع الولايات المتحدة الأميركية. وجاءت الغارة الإسرائيلية في نهاية كانون الثاني ٢٠١٣، على قافلة أسلحة سورية إلى حزب الله، ، دلالة على الموقف الصارم لإسرائيل من هذا الموضوع، وهو شبيه بالموقف الإسرائيلي من نقل أسلحة من ليبيا إلى قطاع غزة، حيث شنت إسرائيل عدة غارات جوية في السودان على قوافل متجهة إلى غزة عبر السودان. وكان وزير الدفاع الإسرائيلي، ايهود باراك، قد ألمح إلى أن إسرائيل هي الجهة التي قامت بالضربة العسكرية على سورية في كانون الثاني ٢٠١٣، حيث قال «لقد قلنا أننا لن نسمح بإدخال السلاح المتقدم إلى لبنان».[١٠]

تحاول إسرائيل فيما يتعلق بالموضوع السوري، أن تجد توازنًا بين رغبتها في سقوط بشار الأسد، كجزء من إضعاف محور إيران- حزب الله، وبين حرصها على عدم وقوع أسلحة متطورة سورية بيد حزب الله، أو بيد المجموعات الإسلامية المسلحة هناك.

وقد حدد رفائيل باراك– مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية– في محاضرة له في الجامعة العبرية في شهر حزيران الماضي[١١]، ثلاث قضايا أساسية تواجه السياسة الخارجية خلال العام ٢٠١٢، وهي بحسب ما أوجزها:

الملف الإيراني: ويتشعب إلى ثلاثة ملفات تعالجها الدبلوماسية الإسرائيلية:

١. المشروع النووي الإيراني، حيث يقف هذا المشروع على رأس سلم أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية.
٢. الصواريخ الإيرانية، وأشار إلى أن هنالك صواريخ إيرانية متطورة يصل عددها إلى ٣٠٠ صاروخ قادرة، ليس على بلوغ إسرائيل وحسب، بل وعلى بلوغ أوروبا أيضًا.
٣. دعم «الإرهاب»، وبخاصة المنظمات الفلسطينية، وحزب الله.

الربيع العربي: بداية، أوضح السفير أن إسرائيل لا تحبذ استعمال كلمة «الربيع» في خطابها الدبلوماسي، وإنما تستعمل كلمة «التغيرات العربية». وميز السفير بين أربعة أنماط من التغييرات في العالم العربي، التغيير السلمي (مصر وتونس)، التغيير العنيف (ليبيا وسورية واليمن) التغيير السطحي–التجميلي (الأردن والمغرب)، والدول التي لم يحدث فيها أي تغيير، وهي في الأساس دول الخليج.

إسرائيل لا تحبذ استعمال كلمة «الربيع» في خطابها الدبلوماسي، وإنما تستعمل كلمة «التغيرات العربية».

وبيّن السفير أن هنالك عدة متغيرات سوف تلعب دورًا في التأثير على سياسات

إسرائيل في المنطقة:

١. صعود قوة الجمهور العربي كعامل مؤثر على سياسات دول المنطقة.

٢. صعود التيار الإسلامي عمومًا، وحركة الإخوان المسلمين بخاصة، كقوى سياسية مركزية في العالم العربي.

٣. صعود قوى اجتماعية جديدة في المجتمعات العربية، مثل المرأة والأقليات.

٤. وبيّن السفير أن إسرائيل تراقب جيدًا ما يحدث في مصر، إلا أنه حصر المصلحة الإسرائيلية في ذلك بما يحدث من تطورات في منطقة سيناء، وصعود القوى المسلحة هناك، وتهديدها للحدود الإسرائيلية. ويمكن تبعًا لهذه الأقوال أن نشير إلى وجود ثلاثة من أشكال التعامل مع المستجدات الإقليمية: أولا «الهدوء الاستراتيجي»، حيث تسعى إسرائيل إلى الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة مع التغييرات التي تحدث في الأنظمة العربية، ثانيًا: الحفاظ على علاقات إسرائيل الدبلوماسية التي كنت سائدة قبل الثورات العربية وبخاصة مع مصر والأردن. ثالثًا: البحث عن فرص جديدة، حيث تحاول إسرائيل البحث عن مسارات سياسية جديدة في أعقاب التغييرات في العالم العربي، وذكر مثالاً الحالة السورية، حيث تتوقع إسرائيل أن تكون هنالك فرصًا دبلوماسية جديدة مع انهيار النظام السوري.

أهداف إسرائيلية: «الهدوء الاستراتيجي»، الحفاظ على علاقات إسرائيل الدبلوماسية التي كنت سائدة قبل الثورات العربية وبخاصة مع مصر والأردن. ثالثًا: البحث عن فرص جديدة.

تلقت إسرائيل خلال العام ٢٠١٢، على المستوى الفلسطيني، ضربة دبلوماسية موجعة بعد أن تم قبول الطلب الفلسطيني بانضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفة مراقب، حيث أيد الطلب الفلسطيني ١٣٨ دولة، تضمنت غالبية دول الاتحاد الأوروبي (ومنها فرنسا وإيطاليا)، ودول مثل الهند، الصين وروسيا. وامتنعت ٤١ دولة (ومنها ألمانيا وبريطانيا)، وعارضت الطلب ثماني دول فقط (إسرائيل، الولايات المتحدة، كندا، التشيك، بنما، جزر المارشال، ميكرونوزيا، نائورو، وبلاو). وقد شكلت نتائج التصويت صفعة لإسرائيل بسبب الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلتها لمنع حصول ذلك، أو على الأقل إقناع دول مركزية في العالم ، ودول أخرى، بمعارضة الطلب، وهو ما كان سيعتبر انجازًا دبلوماسيًا إسرائيليًا.

ووصف الباحث في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، يهودا بن مئير، نتيجة التصويت على الطلب الفلسطيني بأنها «هزيمة سياسية» لإسرائيل. لأنه «جسد العزلة الكبيرة لإسرائيل»، وهي عزلة غير مسبوقة منذ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فحتى الدول الأوروبية التي تمثّل بالنسبة لإسرائيل «الأقلية الأخلاقية»، لم تقف إلى جانب إسرائيل ضد الطلب الفلسطيني. وأشار بن مئير «أن التصويت تأييدًا للطلب الفلسطيني ، يُعد قبل كل شيء تصويتًا احتجاجيًا للدول الغربية ضد السياسة الخاطئة

باحث في الأمن القومي: التصويت على الطلب الفلسطيني «هزيمة سياسية» لإسرائيل.

التي تتبعها حكومة إسرائيل في السنوات الأخيرة، فالعالم ليس مستعدًا لتقبل حقيقة أن رئيس الحكومة يعلن في الكنيست والجمعية العمومية والكونغرس الأميركي عن دعمه لإقامة دولة فلسطينية، وتمسكه بحلّ الدولتين للشعبين، بينما وزراؤه وأعضاء الكنيست من حزب الليكود يتحدثون ويعملون من أجل منع أية إمكانية لحلّ كهذا للصراع».[١٢]

وأعقب قرار الأمم المتحدة، تقرير أصدره مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، اعتبر المستوطنات مخالفة للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وناشد دول العالم العمل على إيقافه، وفرض عقوبات على إسرائيل. ويعتبر هذا التقرير مهمًا في الضغط على إسرائيل، حيث أنه يسمح للفلسطينيين، بعد أن يوقعوا على اتفاقية روما، وفي أعقاب قبولهم كعضو مراقب في الأمم المتحدة تقديم دعوى إلى محكمة الجنايات الدولية ضد المستوطنات.[١٣]

وتعقيبًا على التقرير، كتبت روت غبيزون، أستاذة الحقوق في الجامعة العبرية، وعضو لجنة فينوغراد، اللجنة الحكومية لفحص الحرب على لبنان ٢٠٠٦، وتمثل التيار الصهيوني الذي يحاول المواءمة بين القيم الليبرالية والصهيونية، ويجتهد نظريًا في تبرير التزاوج بين يهودية وديمقراطية إسرائيل، مقالاً بعنوان «حانت ساعة الحقيقة»، تقول فيه:[١٤]

أعقب قرار الأمم المتحدة، تقرير أصدره مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، اعتبر المستوطنات مخالفة للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

«حاولت دولة إسرائيل وجهازها القضائي بكل ما أوتيت من جهد الامتناع عن اتخاذ موقف قاطع بالنسبة لقانونية الاستيطان ما وراء «الخط الأخضر» حسب القانون الدولي، عملت المحاكم في إسرائيل بالأساس على قضايا حقوق الملكية الفردية للفلسطينيين، ولكنها لم تتطرق لمعنى وانعكاسات المنع الذي يسري على الدولة المحتلة بنقل سكانها إلى أراض محتلة، كان المجتمع الدولي ناقدًا تجاه المستوطنات، ولكنه تحدث أكثر عن كونها «عائقًا أمام السلام» أكثر من كونها «غير قانونية». وتضيف غبيزون: «في العام ١٩٩٨، وضع الأساس للتقرير الجديد، عندما عرّفت وثيقة روما (التي أسست المحكمة الجنائية الدولية) نقل سكان الدولة المحتلة إلى أرض محتلة كجريمة حرب، لهذا السبب فإن نقل السكان إلى الأراضي الفلسطينية لم يعد غير مرغوب به فقط، بل أيضًا غير قانوني في نظر المجتمع الدولي، ومنها الولايات المتحدة، هذا يعتبر مسارًا للصدام» ..... «ترجمة معارضة المستوطنات إلى خطاب قانوني هو سيء جدًا لإسرائيل، لأنه لا يفرق بين مستوطنات قانونية وغير قانونية كما يتم في القانون الإسرائيلي أو بين القدس والكتل الاستيطانية وبين مستوطنات أخرى، يتجاهل الخطاب القانوني الأبعاد السياسية والأمنية حول المستوطنات»... إذا استمرت «إسرائيل في الادعاء بأنه يحق لليهود الاستيطان في أجزاء أرض إسرائيل، والتي ليست بملكية خاصة كما يحدد تقرير القاضي ادموند ليفي، فإنها وقادتها سيعرضون أنفسهم للضغط وحتى العقوبات». «وبسبب ذلك، ليس للحكومة

خيار آخر، حان الوقت لكي تقبل بشكل واضح حقيقة أن هذه المناطق، أرضٍ محتلة. أراض محتلة ليست جزءًا من الدولة، وضمها لا يغير هذه الحقيقة».

مشهد العلاقات مع مصر: محاولة التكيف مع واقع ما بعد الثورة

شهد العام ٢٠١٢ تطورًا في العلاقات الإسرائيلية المصرية، وقد تميز بمحاولة الطرفين التأقلم مع التغيرات التي حدثت في مشهد العلاقات الخارجية للبلدين، فإسرائيل بدأت تتأقلم، أو تحاول التأقلم، مع واقع مصر بعد الثورة، كما أن مصر بقيادة الأخوان المسلمين بدأت تتأقلم مع وجود إسرائيل على جبهتها في سيناء. تنطلق الرؤية الإسرائيلية في علاقتها مع مصر من أهمية الحفاظ على اتفاق السلام بين البلدين كحدّ أدنى، والحفاظ على التنسيق الأمني فيما يخص منطقة سيناء التي تحولت إلى منطقة مهمة في الأجندة الأمنية الإسرائيلية، وبالطبع أهمية الدور المصري في قطاع غزة والذي لعب دورًا في وقف إطلاق النار في الحرب الأخيرة على قطاع غزة.[١٥]

التخوف الإسرائيلي ينحصر تحديدًا حول مصر، فمصر هي «الكنز الاستراتيجي» حسب التعبير الإسرائيلي، وفقدان مصر سيعيد رسم الخارطة الإقليمية من جديد على المستوى الاستراتيجي والسياسي.

بالنسبة للعلاقة مع مصر بعد انتخاب محمد مرسي رئيسًا لمصر، فان لدى إسرائيل ثلاثة تخوفات أساسية، كما يشير إلى ذلك الباحث الاستراتيجي افرايم بلوم: الخوف أن تتحول مصر إلى دولة معادية، وتقوم بإلغاء اتفاق السلام أو تفريغه من مضمونه. التخوف من أن تتحول شبه جزيرة سيناء لقاعدة هجمات على إسرائيل من طرف منظمات جهادية وفلسطينية، والتخوف الثالث أن تدعم مصر حكم حماس في قطاع غزة وتمنع التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين.[١٦]

اهتمت إسرائيل بالأحداث في العالم العربي، ولكن ما يحدث في مصر يعنيها بشكل خاص، إن التخوف الإسرائيلي ينحصر تحديدًا حول مصر، فمصر هي «الكنز الاستراتيجي» حسب التعبير الإسرائيلي، وفقدان مصر سيعيد رسم الخارطة الإقليمية من جديد على المستوى الاستراتيجي والسياسي. بالنسبة لإسرائيل فإن السلام مع مصر كان باردًا، إلا أن برودة السلام مع مصر أهون من حرّ الحرب معها، أو حالة العداء معها. تخشى إسرائيل أن خسارة مصر، سوف تجعلها في قائمة الدول التي خسرتها إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لهذا تحاول اسرائيل الحفاظ على حالة السلام معها حتى مع صعود التيار الإسلامي وانتخاب محمد مرسي رئيسًا.

خسرت إسرائيل دولتين إقليميتين مركزيتين بسبب صعود الإسلام السياسي فيهما: إيران وتركيا. ظلت إيران حليفًا استراتيجيًا مهمًا لإسرائيل حتى الثورة الإسلامية في نهاية السبعينيات، حوّل الصعود السياسي الإسلامي إيران من دولة حليفة استراتيجيًا لإسرائيل إلى دولة تعتبر اليوم التهديد الاستراتيجي المركزي لها، وعلى لسان بعض

السياسيين الإسرائيليين، وأهمهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، تشكل إيران خطرًا وجوديًا على إسرائيل. كما شكلت تركيا حتى صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي عام ٢٠٠١، حليفًا استراتيجيًا تبلور على مدار عقود، وتوج بالاتفاق الاستراتيجي عام ١٩٩٥، إلا أن صعود الإسلام السياسي أدى إلى تآكل هذا التحالف والعلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوى له، وإلغاء أي تعاون عسكري وأمني وسياسي بين البلدين، ولا يخفي الإسرائيليون أن ذلك لا ينبع فقط من خلافات سياسية طرأت على علاقات البلدين في السنوات الأخيرة وبخاصة بعد أحداث سفينة «مرمرة»، بل بسبب أيديولوجية حزب العدالة والتنمية وتوجهه الإسلامي.[١٧]

تنظر إسرائيل إلى صعود التيار الإسلامي في مصر، وفوز محمد مرسي بترقب وحذر شديدين.[١٨] وعلى الرغم من أنها لا تخشى تكرار السيناريو الإيراني، إلا أنها تخشى تكرار السيناريو التركي في مصر، متمثلاً بتخفيض مستوى العلاقات إلى الحدّ الأدنى. وعلى الرغم من الأهمية التي كانت لإيران وتركيا في المنظومة الإستراتيجية التاريخية التي أسسها دافيد بن غوريون، إلا أن مصر أكثر أهمية، كونها دولة حدودية، وخاضت حروبًا سابقة مع إسرائيل، وتربطها معها قضايا مشتركة مثل القضية الفلسطينية ومسألة قطاع غزة، وقناة السويس، وشبه جزيرة سيناء، وهي الدولة المحورية في العالم العربي وقائدة الدبلوماسية العربية، ما يجعل مصر في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي أكثر أهمية، والتخوف من فقدانها بسبب صعود التيار الإسلامي أكثر حدّة من التخوف من فقدان تركيا، وحتى من إيران الشاه.

تحاول إسرائيل الحفاظ على اتفاق السلام بقدر ما تستطيع، وبخاصة الملحق العسكري فيه، وقد اتبعت منذ سقوط مبارك وحتى الآن سياسة ضبط النفس في التعامل مع مصر.

وتحاول إسرائيل الحفاظ على اتفاق السلام بقدر ما تستطيع، وبخاصة الملحق العسكري فيه، وقد اتبعت منذ سقوط مبارك وحتى الآن سياسة ضبط النفس في التعامل مع مصر، والمقصود بضبط النفس عدم الانجرار وراء التصعيد أو التصعيد المتبادل. فعندما قطعت الشركة المصرية إمداد الغاز لإسرائيل وألغت اتفاق الغاز تعاملت إسرائيل مع الأمر وكأنه خلاف اقتصادي وتجاري بين الشركة الحكومية المصرية وبين شركة EMG التي تشتري الغاز من مصر وتصدره لإسرائيل. وقد أصدرت إسرائيل بيانًا رسميًا أكدت خلاله أن إلغاء اتفاقية الغاز هو خلاف تجاري وليست له أي أبعاد سياسية، وخرج نتنياهو شخصيًا وأكد على هذا التوجه، وذلك على الرغم من أن بنيامين بن اليعازر الذي بلور هذا الاتفاق عندما شغل منصب وزير الطاقة، وكان صديقًا حميمًا للرئيس المصري السابق حسني مبارك، اعتبر أن إلغاء اتفاقية الغاز يفرغ اتفاق السلام من مضمونه، لأن اتفاق الغاز كان النتاج العملي والرمزي الوحيد لاتفاق السلام.[١٩] وقد مارست إسرائيل «سياسة ضبط النفس» في أحداث اقتحام السفارة الإسرائيلية في ٩

ايلول ٢٠١١، وفيها اتهمت المتظاهرين بأنهم كانوا نشطاء إسلاميين، إلا أن رد فعلها كان شكر المجلس العسكري على إنقاذ عمال السفارة، وليس التنديد بهذا العمل، هذه السياسة تهدف إلى الحفاظ على السلام بين البلدين بحدّه الأدنى.

يستبعد عوديد عيران الباحث في مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب أن تقوم مصر بإلغاء بنود في اتفاق السلام بشكل أحادي الجانب، أو حتى تقديم طلب لإلغاء العلاقات الدبلوماسية، ففي حال وجهت مصر طلبًا لإلغاء العلاقات الدبلوماسية فان إسرائيل سترفض بشكل قاطع، أما إذا قامت مصر بقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل أحادي الجانب، فإن ذلك سيعتبر خرقًا لاتفاق السلام الذي نصّ على عدم اتخاذ أي طرف خطوات أحادية الجانب، وفي هذه الحالة قد يتخذ الكونغرس الأميركي خطوات ضد مصر، وذلك بناء على الأساس القانوني والذي بموجبه التزمت الولايات المتحدة الأميركية أمام إسرائيل، أنه في حالة خرق اتفاق السلام، أو التهديد بخرقه، فإنها ستعمل على اتخاذ خطوات توقف هذا الخرق أو تمنعه. وبناء على ذلك يعتقد عيران أن مصر ستمتنع عن اتخاذ خطوات تخرق فيها اتفاق السلام.[٢٠]

واجهت العلاقات الإسرائيلية مع مصر في فترة مرسي تحديين، الأول انطلاق عمليات عسكرية من سيناء والثاني الحرب على غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢.

وواجهت العلاقات مع مصر في فترة مرسي تحديين بالنسبة لإسرائيل، الأول انطلاق عمليات عسكرية من سيناء ضد أهداف إسرائيلية، وبخاصة العملية التي نفذتها مجموعة جهادية في آب ٢٠١٢، وذلك في طريقها لتنفيذ عملية داخل إسرائيل، وسقط خلالها ١٦ جنديًا وضابطًا مصريًا، حيث فشلت العملية بسبب معلومات استخباراتية إسرائيلية مسبقة. والثاني الحرب على غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢. وفي كلتا الحالتين عبرت إسرائيل عن رضاها من الموقف المصري، ففي حادثة سيناء وافقت إسرائيل بصمتها وبموافقتها أحيانًا على إدخال قوات مصرية إلى سيناء لمحاربة المجموعات المسلحة، كما أن الدور المصري كان فاعلاً ونشطًا في الحرب على غزة، والتوصل إلى هدنة لوقف إطلاق النار، وفي أعقاب الحرب على غزة صرح أكثر من مسؤول إسرائيلي عن رضاهم من الدور المصري والتنسيق بين البلدين.

يعتقد الباحث الاستراتيجي شلومو بروم أن إسرائيل تعي جيدًا أنها يجب أن تتصرف بضبط نفس في سيناء وقطاع غزة، حتى لا تهدد عملياتها في المنطقتين العلاقات مع مصر، وتعلم أنها يجب أن تعمل جاهدة لتقليل حالات التدخل في المنطقتين، وهذا ما فعلته عندما زودت مصر بمعلومات استخباراتية عن العملية في آب ٢٠١٢,[٢١] وبالفعل فان إسرائيل اتخذت خطوة مهمة في هذا السياق، وهي بناء الجدار الحدودي مع مصر، وذلك لمنع تسلل المهاجرين من أفريقيا إليها ولصد هجمات مسلحة من داخل سيناء.

وأصدر مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، كتابًا يلخص تمرينًا

سياسيًا- أمنيًا افتراضيًا لاندلاع أزمة أمنية في سيناء وانعكاساتها على العلاقات المصرية الإسرائيلية، جاء هذا التمرين في أعقاب سلسلة الأحداث الأمنية في سيناء التي كان آخرها مقتل الجنود المصريين ومحاولة تنفيذ عملية عسكرية في إسرائيل من قبل جماعات جهادية مسلحة. وقد بيّن التمرين الافتراضي الذي جسده أكاديميون وسياسيون ورجال أمن وعسكر في المعهد، أن الهدف المصري سيكون خلال الأزمة هو استغلالها لتعزيز التواجد المصري في سيناء، وذلك كمقدمة لتغيير اتفاقية السلام، وبخاصة الملحق العسكري منه. وفي هذا السياق سوف يكون أمام مصر خياران، الأول، تغيير الاتفاق ولكن ليس إلغاءه، وبخاصة الجانب العسكري فيه، ووضع إسرائيل في معضلة في هذا الإطار بين تغيير في الملحق الأمني والعسكري، وبين إجراء تفاوض جديد على تسويات أمنية جديدة. سيكون الخيار الثاني بالنسبة لمصر القيام بعملية أحادية الجانب من خلال إدخال قوات عسكرية وأمنية مصرية على المنطقة المحظورة، ليشكل ذلك نقطة تفاوض مع إسرائيل.[٢٢]

أما بالنسبة لرؤية إسرائيل لعلاقتها مع مصر، فقد توصل التمرين الافتراضي إلى أن الإستراتيجية الإسرائيلية تشمل عدة مركبات (طبعًا لاحظنا ذلك على أرض الواقع أيضًا خلال أزمة سيناء الأخيرة)، منع التصعيد مع مصر حتى لا يؤدي إلى انهيار اتفاق السلام، ومنع تحويل سيناء إلى منطقة لا تستطيع إسرائيل التعايش معها، وقد كان أمام إسرائيل خياران، الأول، عملية متواضعة لا تهدد السيادة المصرية، وهو خيار لم تقم به في الواقع خلال أزمة سيناء، أما الخيار الثاني فهو تزويد مصر بمعطيات ومعلومات، والعمل مع الولايات المتحدة للضغط على مصر وإحراجها.

«إسرائيل لن تتهاون في ضرب الخلايا المسلحة في سيناء، إذا كانت لديها معلومات بان هذه الخلايا تخطط لتنفيذ عمليات عسكرية تستهدفها، ولن تفكر في أبعاد ذلك على العلاقات بين البلدين».

وقد افترض التمرين، أن إسرائيل لن تتهاون في ضرب الخلايا المسلحة في سيناء، إذا كانت لديها معلومات بان هذه الخلايا تخطط لتنفيذ عمليات عسكرية تستهدفها، ولن تفكر في أبعاد ذلك على العلاقات بين البلدين. وجاء هذا الافتراض في أعقاب أزمة سيناء الأخيرة، ودخول القوات المصرية إلى سيناء بدون تنسيق (هذا ما افترضه التقرير)، فقد اتخذت إسرائيل في الواقع عدة خطوات:

أ- ضرب الخلايا المسلحة في غزة، وذلك لإرسال رسالة واضحة لمصر أن إسرائيل لن تتهاون في حالة اطلاق النار عليها حتى لو أدى ذلك إلى دفع ثمن دبلوماسي (وهذا ما حدث فعليًا في الحرب الأخيرة على غزة)، ومما سيعزز هذا التوجه هو أن الثمن الذي ستدفعه إسرائيل بالنسبة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية سيكون ضئيلاً جدًا، وفي الوقت نفسه ترضي الرأي العام الإسرائيلي الذي يريد أن يرى رد فعل قويًا ومثابرًا في ظل الربيع العربي.

ب- في حالة إدخال قوات مصرية إلى سيناء بدون تنسيق، فإن إسرائيل سوف تتبع الخطوات التالية في علاقتها مع مصر؛ ستعمل على تخفيف حدة التوتر، ثم الإعلان عن استعداد للتفاوض من جديد على الملحق العسكري في اتفاق السلام، وفي الوقت نفسه تنبيه مصر أن أي تغيير يجب أن يتم بشكل ثنائي ومتفق عليه دون خطوات أحادية الجانب على الأرض، ويعتقد المشاركون في التمرين الافتراضي أن إسرائيل ستكون مستعدة لفتح الملحق العسكري من جديد، لأن السياق السياسي والعسكري الذي فرض الملحق العسكري في أواخر السبعينيات غير صالح في السياق الحالي.[٢٣]

قدم التمرين الافتراضي، الذي اعتمد الكثير منه على وقائع على الأرض، عدة توصيات للحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع مصر، ومنها:[٢٤]

أولاً: العمل على وضع خطة ثلاثية تشترك فيها إسرائيل ومصر والولايات المتحدة لعلاج الوضع في سيناء، وذلك في إطار الطلب الأميركي من إسرائيل أن تقوم الأخيرة بتبني مواقف إستراتيجية إقليمية معتدلة.

ثانيًا: يجب أن تعمل إسرائيل مع الولايات المتحدة على تمكين مصر من بسط سيطرتها وسيادتها على سيناء.

ثالثًا: إبداء استعداد إسرائيلي للموافقة على الطلب المصري لفتح الملحق العسكري (إعادة التفاوض حول بنوده)، حيث أن هذه الخطوة ستجدد اتفاق السلام، وتعزز التزام النظام المصري الجديد بالاتفاق.

رابعًا: على الدول الثلاث العمل على منع دخول إيران إلى سيناء ومنها إلى قطاع غزة.

مشهد العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية

شكل الملف الإيراني نقطة خلاف مركزية بين إسرائيل والولايات المتحدة في العام المنصرم، حيث طالبت إسرائيل الولايات المتحدة بوضع خطوط حمراء لإيران حول مشروعها النووي وتخصيب اليورانيوم، تقوم أميركا بعدها بتوجيه ضربة عسكرية لإيران، الأمر الذي رفضته أميركا، وخرجت بشكل صريح ضده، الى درجة كشفت التوتر بين البلدين في هذا الملف، والتوتر الشخصي بين الرئيس الأميركي باراك أوباما وبين نتنياهو. أصر نتنياهو على موقفه المتمثل بضرورة أن تضع الدول الأوروبية والولايات المتحدة خطوطا حمراء للمشروع الإيراني، وقام بنفسه بتوضيح هذه الخطوط في خطابه في الأمم المتحدة في تشرين الثاني ٢٠١٢، من خلال رسم توضيحي لخط أحمر لا إمكانية بعده لمنع إيران من امتلاك قنبلة نووية.

وكانت الولايات المتحدة قد عارضت بشكل علني الخطط الإسرائيلية لضرب إيران، وشككت في قدرة إسرائيل على ضرب المشروع النووي الإيراني، ففي تصريحات لوزير الدفاع الأميركي السابق ليون بينيتا، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، مارتن دمبسي، وضّحا بشكل لا يقبل التأويل، وبلهجة غير دبلوماسية تكشف حجم الخلاف بين البلدين، بأن إسرائيل لا تملك القدرة على تدمير المشروع النووي الإيراني. حيث قال دمبسي: «ما أقوله يعتمد على ما أعرفه عن قدراتهم، وربما أنا لا أعرف كل قدراتهم، اعتقد أنه من الموضوعية أن نقول إنهم يستطيعون إعاقة المشروع النووي الإيراني، ولكن ليس تدميره»، وأشار بينيتا إلى أن الولايات المتحدة راضية عن النتائج التي تحققها العقوبات الاقتصادية على إيران.[٢٥]

عارضت الولايات المتحدة بشكل علني الخطط الإسرائيلية لضرب إيران، وشككت في قدرة إسرائيل على ضرب المشروع النووي الإيراني.

وعلى الرغم من الخلافات التي ظهرت بين البلدين في مسألة توجيه ضربة عسكرية لإيران، فإن الملف النووي الإيراني كان حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين خلال العام ٢٠١٢، فقد تراجع أوباما خلال هذا العام عن سياسة «التواصل» (Engagement)، التي شكلت ركنًا أساسيًا من سياسته في السنوات الثلاث الأولى اتجاه إيران، وخلال خطابه في منظمة «ايباك» في بداية العام ٢٠١٢، دافع أوباما عن سياسته معتبرًا أنها كشفت عناد القيادة الإيرانية، وهو ما سهل على أميركا تمرير قرارات بتصعيد العقوبات الاقتصادية على إيران، واقتناع الروس والصينيين بخطورة البرنامج النووي الإيراني. واعتبر أوباما أن البرنامج النووي الإيراني ليس مشكلة إسرائيلية فقط، بل مشكلة تواجه الأمن القومي الأميركي واستقرار العالم. شكل هذا الخطاب نجاحًا لسياسة نتنياهو في الملف الإيراني، وذلك في ضوء النقد الشديد الذي وجه لسياسة التواصل في إسرائيل والتخوف أن تقود هذه السياسة إلى تكيّف أميركي مع إيران نووية، فجاء أوباما وأعلن انه ليس لدى الولايات المتحدة سياسات احتواء في الحالة الإيرانية. وقد اعتبر عاموس يدلين رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق أن خطاب أوباما وخطاب وزير الدفاع الأميركي في مؤتمر «الايباك» يعد تعهدًا أميركيًا صريحًا بمنع إيران نووية، حيث اعتمد في تحليله على خطاب وزير الدفاع الأميركي الذي قال إنه إذا فشلت الجهود الدبلوماسية لوقف المشروع النووي الإيراني فإن الولايات المتحدة سوف تتصرف (we will act)، وهذا أول تصريح عن التزام أميركي بمنع إيران نووية.[٢٦]

اعتبر أوباما أن البرنامج النووي الإيراني ليس مشكلة إسرائيلية فقط، بل مشكلة تواجه الأمن القومي الأميركي واستقرار العالم.

وعلى الرغم من اقتراب الموقف الأميركي من الموقف الإسرائيلي بخصوص الملف النووي الايراني كما جاء في خطاب أوباما، إلا أن العلاقات بين البلدين ظلت متوترة في العام ٢٠١٢، بسب تباين الرؤية حول الجدول الزمني لنفاد التحرك الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية، وقد ظهر هذا التوتر في امتناع أوباما عن لقاء نتنياهو في الاجتماع

السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني ٢٠١٢، وعلى الرغم من الحاجة الانتخابية، ذلك بسبب الضغط الذي مارسه نتنياهو على الإدارة الأميركية بغرض دفعها لوضع خطوط حمراء تسفر عن توجيه ضربة عسكرية لإيران.

وجاء هذا التوتر موضوعيًا، بسبب أن الخطوط التي تراها إسرائيل حمراء لا تراها الإدارة الأميركية باللون ذاته، وهذا يعود إلى القدرة العسكرية الأميركية على ضرب المشروع النووي الإيراني حتى بعد تخطي إيران الخطوط الحمراء الإسرائيلية، هذا غير أن الإدارة الأميركية تعارض بشكل واضح عملية عسكرية إسرائيلية في إيران، قبل الخطوط الحمراء وبعدها. وعلى الرغم من أن الالتزام الأميركي بمنع وصول إيران لقنبلة نووية، استمرت إسرائيل في الضغط على الولايات المتحدة وإظهارها وكأنها غير معنية أو جدية بذلك، وهو ما أثار كثيرًا الإدارة الأميركية.[٢٧]

وبرز التوتر الشخصي بين نتنياهو وأوباما، خلال حملة الانتخابات الأميركية، وذلك بعد تدخل نتنياهو لدعم المرشح الجمهوري ميت رومني، أقلق هذا التدخل كثيرًا من الدبلوماسيين الإسرائيليين الذين لم يشهدوا له مثيلاً في الماضي. وبعد فوز أوباما، على الرغم من التدخل الإسرائيلي الكبير في الانتخابات الأميركية، ظهرت توقعات متباينة حول مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة وبين إسرائيل، وبخاصة أن أوباما سيستمر في العمل أمام نتنياهو في الدورة القادمة، أشار أحد التوقعات إلى أن أوباما سوف يمارس ضغطًا على إسرائيل في المسألة الفلسطينية، يعتمد هذا التكهن على عدة مبررات: أولاً: أن أوباما يؤمن في قرارة نفسه بحلّ الصراع على أساس الدولتين، وأنه ما فتئ يشير إلى هذا الحلّ حتى في الفترة الأخيرة من دورته الأولى، وفي أوج حاجته إلى اللوبي اليهودي في أميركا، ثانيًا: بيّنت نتائج الانتخابات أن اليهود في أميركا صوتوا بغالبيتهم (حوالي ٧٠٪) لأوباما، وهي نسبة التأييد نفسها له تقريبًا في الانتخابات السابقة؛ بمعنى أن أوباما استمر في الحفاظ على شعبيته بين اليهود الأميركيين على الرغم من الدعاية التي بثت أن أوباما «سيء لليهود»، كما أن نتائج الانتخابات ضربت الانطباع السائد عن قوة اللوبي اليهودي في أميركا، حيث صوت غالبية اليهود بعكس توجهات اللوبي التي بدت داعمة للمرشح الجمهوري، وفي المحصلة فاز أوباما على الرغم من هذا الموقف، وأخيرًا بدا واضحًا أن الحكومة الإسرائيلية كانت داعمة بصورة غير مباشرة (هنالك من يدعي بشكل مباشر أيضًا) للمرشح الجمهوري، ما عكر صفو العلاقات بين الزعيمين الإسرائيلي والأميركي.[٢٨]

عوامل عديدة سوف تدفع أوباما إلى الابتعاد عن الملف الإسرائيلي الفلسطيني، منها: أن الرئيس الأميركي سيضع القضايا الداخلية على رأس سلم أولوياته.

من جهة أخرى هنالك اعتقاد أن عوامل عديدة سوف تدفع أوباما إلى الابتعاد عن الملف الإسرائيلي الفلسطيني، وهي: أن الرئيس الأميركي سيضع القضايا الداخلية على

رأس سلم أولوياته في الفترة الرئاسية الثانية، حيث كانت القضايا الاقتصادية موضوع الانتخابات الرئيسي، وقد صوت الناخبون له بسببها، على الرغم من فوز أوباما فإنه يحتاج إلى الكونغرس لتمرير سياساته الاقتصادية لإنقاذ الاقتصاد الأميركي، ومجلس النواب هو مجلس مع أغلبية جمهورية، وسيكون على الرئيس أوباما التنازل عن سياساته الطامحة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في سبيل التعاون مع الكونغرس الأميركي، هنالك احتمال أن يستمر أوباما في سياساته الخارجية المحافظة التي ميزت العام ٢٠١٢، وذلك من خلال إعطاء أطراف دولية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي مساحة للاهتمام في الشؤون الدولية ومنها قضايا الشرق الأوسط، وقيادة تحركات دولية عديدة، وإبقاء مهمة «إطفاء النيران» للولايات المتحدة، ودعم جهود دولية وإقليمية قائمة. وقد ظهر ذلك في الحرب الأخيرة على غزة، حيث كان الدور الأميركي مكملاً وداعمًا للدور المصري، ولكنه لم يكن الدور الرائد والقائد لجهود وقف إطلاق النار، وكذلك الأمر في ليبيا، حيث كان الموقف الأميركي داعمًا للتحرك الأوروبي. وهناك من يعتقد أن دعم اليهود في أميركا لأوباما جاء بالذات على خلفية امتناع أوباما في العامين المنصرمين عن مواجهة حكومة إسرائيل، وتصريحات أوباما المتتالية وآخرها خطابه في الأمم المتحدة عن دعمه الصريح لإسرائيل، ووقوف أميركا مع ما يسميه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وتعزيز التعاون الاستراتيجي بين البلدين الذي لم يشهد له مثيل في الماضي، وموقف أميركا مع الطلب الفلسطيني للأمم المتحدة. كما يرجع ذلك إلى طبيعة الرئيس أوباما التي ظهرت في الفترة الأولى كرئيس براغماتي وغير أيديولوجي حتى النهاية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى نتيجة أن الإدارة الأميركية لن تقوم بالضغط على إسرائيل، في المرحلة القادمة، للتقدم نحو حلّ الدولتين حسب مبادئ كلينتون.

يرى محللون إسرائيليون أن المرحلة القادمة، تحتاج إلى عمل لإعادة الثقة بين أوباما ونتنياهو.

ظهر التحالف الإسرائيلي الأميركي كتحالف يحظى بإجماع خلال الحملة الانتخابية في أميركا، وقد تفاخر أوباما خلال الحملة الانتخابية بتعميق العلاقات الإستراتيجية والأمنية بين البلدين بشكل لم تشهد له مثيلاً قبل ذلك، إلا أن محللين إسرائيليين يشيرون إلى أن المرحلة القادمة، تحتاج إلى عمل لإعادة الثقة بين أوباما ونتنياهو الذي من المؤكد انه سيشكل الحكومة القادمة، فهم يعتقدون أن هنالك أمرين سيؤثران على عمق العلاقات الإسرائيلية الأميركية، ويؤكدون أنه لا يجب الاستكانة إلى التحالف التقليدي بين البلدين، يتعلق الأمر الأول بغياب الثقة بين أوباما ونتنياهو، أما الثاني فهو الرأي العام الأميركي، حيث أنه غير مستعد لتدخل عسكري أميركي فاعل في قضايا خارجية مثل الملف السوري والملف الإيراني أو ملفات أخرى، إن الولايات المتحدة لن تقدم على تدخل عسكري إذا لم يقتنع الرأي العام الأميركي بحيوية هذا التدخل، والرأي العام الأميركي سيشكل مفتاحًا

مهمًا في المرحلة القادمة للسياسة الخارجية الأميركية، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الدولة والتي تجعل منها الأولوية في المجتمع الأميركي.[٢٩]

ويقترح عيران والترمان، الباحثان في معهد دراسات الأمن القومي، بناء على هذا التحول، أن تغير إسرائيل من خطابها اتجاه الرأي العام الأميركي، الذي لم يعد يتلقف فكرة الحرب ضد الإرهاب بتفهم كما كان في الماضي، بل صار يعتبرها دعوة للحرب. ويعتقد الباحثان أنه حتى التيار المحافظ مرّ بتغييرات معينة بالنسبة للسياسة الخارجية، وان خطاب «الحرب المشتركة على الإرهاب» لم يعد له تأثير كما كان في الماضي، وتحتاج إسرائيل لمخاطبة الرأي العام الأميركي بشكل مقنع أكثر مما سبق.[٣٠]

وبعد التوتر الذي خلفته الانتخابات الأميركية بين نتنياهو وأوباما، جاءت التصريحات التي نسبت لأوباما في ذروة المعركة الانتخابية الاسرائيلية لتزيد حدّة التوتر، حيث نشر الصحافي الأميركي جفري غولدبرغ أقوالاً نسبت لأوباما قالها في جلسات مغلقة، هاجم فيها نتنياهو، واعتبر أنه لا يدرك المصالح القومية لإسرائيل، وأن سياساته سوف تدفع إسرائيل إلى عزلة دولية خطيرة، وبأنه يقود سياسة تدمير ذاتي لبلاده، وغير مستعد للوصول إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين، فهو أسير للمستوطنين».[٣١]

وقد ردّ نتنياهو على هذا بصورة مباشرة خلال الحملة الانتخابية بقوله، «كلهم يعرفون أن مواطني إسرائيل هم من يحددون فقط من يمثل المصالح الحيوية بشكل حقيقي لدولة إسرائيل..... في السنوات الأربع الأخيرة وقفنا أمام ضغوط كبيرة، طالبوا أن نقلل الضغط على إيران، أن ننسحب لحدود ١٩٦٧، أن نقسم القدس ولا نبني فيها».[٣٢] وحمل تعيين أوباما وخلال الحملة الانتخابية الإسرائيلية تشاك هاغل وزيرًا للدفاع مؤشرًا لوجهة السياسة الأميركية المستقبلية، إذ تعتبر كثير من الجهات الاسرائيلية أن هاغل ليس «صديقًا لإسرائيل»، وتذكر له تصريحات سابقة «معادية»، وتشير هذه الجهات إلى أن نهج هاغل هو نهج أمني محافظ، ولا يميل إلى التدخل الإمبراطوري للولايات المتحدة، فيما اعتبر الكثير من المصادر الإسرائيلية أن ترشيح هاغل جاء انتقامًا من نتنياهو، إلا أن محللين آخرين شككوا في ذلك، واعتبروا أن هذا البعد لم يكن حاضرًا في أسباب تعيينه وزيرًا للدفاع. وجاء تعيين جون كيري وزيرًا للخارجية مؤشرًا آخر، في نظر بعض المراقبين الإسرائيليين، على حرص الإدارة الأميركية على إعادة الموضوع الفلسطيني–الإسرائيلي إلى أجندة السياسة الخارجية من جديد، ودحض الادعاء أن الإدارة الأميركية سوف تنكفئ على ذاتها في المرحلة القادمة.

فجون كيري يرى في المسألة الفلسطينية ركنًا أساسيًا في مصالح أميركا الخارجية، وقد اعترف في مجلس النواب، خلال نقاش تعيينه وزيرًا للخارجية، أنه إذا لم تنجح أميركا

بدفع المسيرة السياسية في هذه الفترة، فسوف ينتهي خيار حلّ الدولتين، وأضاف أن «الكثير مما نريد إنجازه في العالم، في بلاد المغرب وجنوب آسيا، وجنوب وسط آسيا، في الخليج الفارسي سيتأثر بما سيحدث في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني».[٣٣]

وصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة في العام ٢٠١٢، إلى حوالي ١١ مليار دولار، وذلك بتراجع يصل إلى ٦٪، مقارنة مع العام ٢٠١١.

بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد وصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة في العام ٢٠١٢، إلى حوالي ١١ مليار دولار، وذلك بتراجع يصل إلى ٦٪، مقارنة مع العام ٢٠١١. شكلت الصادرات إلى الولايات المتحدة حوالي ٢٣٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية (بدون الماس) في العام ٢٠١٢. مقارنة بـ٢٤٪ في العام ٢٠١١، و٢٨٪ في العام ٢٠١٠. [٣٤]

جدول(١) يبين حجم الصادرات الإسرائيلية مع دول مختارة من مجمل الصادرات الإسرائيلية (بدون الماس).[٣٥]

	الولايات المتحدة الأميركية	الاتحاد الأوروبي	آسيا	باقي الدول
٢٠١٠	٪٢٨	٪٣٠	٪٢٠	٪٢٢
٢٠١١	٪٢٤	٪٣٢	٪١٩	٪٢٥
٢٠١٢	٪٢٣	٪٣١	٪٢١	٪٢٥
الواردات ٢٠١٢	٪١٣	٪٣٥	٪٢٠	٪٣٢

مشهد العلاقة مع الاتحاد الأوروبي

تميزت علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي خلال العام ٢٠١٢، بدرجات متفاوتة من التوتر. نظمت وزارة الخارجية الإسرائيلية في سياق تقييم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، في كانون الأول ٢٠١٢، لقاء ضم ٥٠ شخصية مرموقة في الوزارة، وذلك لتقييم الوضع الدبلوماسي الإسرائيلي، وقد أشارت هذه الشخصيات خلال تقييمها أن مكانة إسرائيل الدولية تضررت كثيرًا في السنوات الأربع الأخيرة، وبخاصة أمام الاتحاد الأوروبي، والسبب الرئيس في ذلك هو الموضوع الفلسطيني.[٣٦]

خالف موقف الاتحاد الأوروبي الموقف الإسرائيلي الداعي إلى وضع خطوط حمراء كمقدمة لضربة عسكرية.

لعبت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية دورًا مركزيًا في رفع حدّة التوتر، ثم تلاها الموقف المتباين من التعامل مع الملف النووي الإيراني، بالنسبة للملف الأخير، فإن الاتحاد الأوروبي انسجم تمامًا مع الموقف الأميركي حول عدم نفاد الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية لوقف إيران في طريقها نحو القنبلة النووية، وبذلك خالف موقف الاتحاد الموقف الإسرائيلي الداعي إلى وضع خطوط حمراء كمقدمة لضربة عسكرية، في المجمل فإن إسرائيل غير مقتنعة منذ البداية بفاعلية العقوبات الاقتصادية والعزل السياسي للنظام الإيراني، وتضغط على الدول الأوروبية (وعلى أميركا) لضرب إيران عسكريًا، أو

التهديد الصريح بضربها عسكريًا مع جدول زمني واضح، كما بيّن ذلك نتنياهو في خطابه في الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للملف الفلسطيني، فإن الاتحاد الأوروبي كان معارضًا للسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في موضوع البناء الاستيطاني، وبلغ هذا التوتر المتمثل بالتنديد الأوروبي ذروته في شهر كانون الأول ٢٠١٢، بعد إقرار الحكومة الإسرائيلية سلسلة من الخطط الاستيطانية في القدس والضفة الغربية. وقد سبق ذلك توتر في العلاقات على خلفية تصويت دول الاتحاد الأوروبي مع قبول دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، وبخاصة فرنسا وايطاليا وامتناع بريطانيا وألمانيا، حيث شكل موقف الأخيرة بالذات صدمة للحكومة الإسرائيلية، إذ توقعت إسرائيل أن تصوت ألمانيا ضد الطلب الفلسطيني، وبخاصة أن نتنياهو كان قد خطط لزيارة ألمانيا بعد أسبوع من التصويت، وزارها بالفعل كما كان مخططًا، وخلال الزيارة عبرت ألمانيا عن تنديدها بالخطط الاستيطانية الإسرائيلية.

واعتبر المحلل السياسي الإسرائيلي، باراك رفيد، في هذا السياق، أن «التصويت في الأمم المتحدة كان تحذيرًا من جانب المجتمع الدولي لإسرائيل، ولا يقلّ عن كونه مظاهرة دعم للفلسطينيين... إن ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا ودولاً صديقة أخرى وجهت رسالة إلى إسرائيل مفادها أن الصبر انتهى تجاه احتلال الضفة الغربية، وأنها سئمت البناء في المستوطنات، ولم تعد هناك ثقة بالتصريحات الإسرائيلية حول اليد الممدودة للسلام، والرغبة في التقدم نحو دولة فلسطينية».[٣٧]

كان «التصويت في الأمم المتحدة تحذيرًا من جانب المجتمع الدولي لإسرائيل، ولا يقلّ عن كونه مظاهرة دعم للفلسطينيين.

وفي أعقاب التنديد الأوروبي بالبناء الاستيطاني في كانون الأول ٢٠١٢، شنّ وزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان هجومًا شديدًا ضد دول أوروبية، عندما قارن بين سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الفلسطينيين، ومعارضتها للبناء الاستيطاني، وبين تعامل أوروبا مع اليهود في فترة المحرقة النازية، ما أثار غضبًا كبيرًا في الاتحاد الأوروبي. وقد صرحت المتحدثة باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، كاترين اشتون، أن المقارنة التي قام بها ليبرمان «مثيرة للغضب ومهينة لجميع الأوروبيين»، وأضافت أن اشتون «صدمت» بعد سماعها تصريحات ليبرمان.[٣٨]

وكان ليبرمان تفوه بتصريحات شديدة مشابهة في تشرين الأول ٢٠١٢، بعد تنديد الاتحاد الأوروبي بإسرائيل في أعقاب إقرار الأخيرة خطة للبناء الاستيطاني في القدس، حيث قالت اشتون «استمرار البناء في المستوطنات يصعب العودة إلى المفاوضات»، فرد عليها ليبرمان، «من المفضل أن يركز الاتحاد الأوروبي على المشاكل بين شعوب وقوميات مختلفة على أرض أوروبا»، وأضاف «بعد الحلّ الناجح لهذه المشاكل سيسرنا أن نسمع

اقتراحات من الاتحاد الأوروبي لحل المشاكل مع الفلسطينيين».[٣٩]

ومما أثار الاتحاد الأوروبي أن تصريح ليبرمان جاء بعد أن بعث قبل أسبوع من تصريحاته المذكورة، رسالة شكر لكاترين اشتون يشكر فيها الاتحاد على مساهمته على تشديد العقوبات على إيران، حيث قال في رسالته «هذه خطوة شجاعة وتستحق التقدير، وبخاصة أنها تحدث في ظل صعوبات اقتصادية، إن تنديدكم بتخصيب اليورانيوم يثبت تصميم أوروبا على منع إيران من الحصول على وسائل تهدد استقرار الشرق الأوسط».[٤٠]

استمر ليبرمان في هجومه الشديد على الاتحاد الأوروبي، فخلال حديثه في «مؤتمر الدبلوماسية»، الذي عقدته صحيفة «جيروزالم بوست»، في كانون الأول ٢٠١٢، وحضره العديد من الدبلوماسيين الأجانب في إسرائيل، قال إن «هناك وزراء خارجية أوروبيين يعتبرون أن القضاء على إسرائيل هو أمر مفروغ منه»، وجاءت تصريحات ليبرمان في أعقاب معارضة وزراء خارجية الدنمارك وفنلندا والبرتغال وايرلندا، أن يتضمن بيان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الذي ندد بالاستيطان، تنديدًا بـ «حماس» وتصريحات خالد مشعل خلال خطابه في غزة ورفضه الاعتراف بدولة إسرائيل. واستمر ليبرمان في هجومه قائلاً: «الكثيرون من زعماء العالم سيضحون بإسرائيل من دون أن يرجف لهم جفن... إن تعامل دول العالم مع أمن إسرائيل يذكرني بالتعامل مع تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٣٨. ولن نكون مثل تشيكوسلوفاكيا ولن نراهن على أمن إسرائيل».... وأضاف: «مرة تلو الأخرى امتنع المجتمع الدولي عن التنديد بالأسد والجهاد العالمي لأنه يحتاج الأسواق العربية، ويبحث عن التوازن الذي يحققه من خلال التنديد بإسرائيل»..... «كيف يمكن تسمية أحياء القدس بالمستوطنات، وعليكم أن تفهموا أنه في الأحياء اليهودية في القدس، من غيلو وحتى نافيه يعقوب، يوجد ٤٠٠ ألف يهودي، وغيلو تبعد سبع دقائق عن مكتبي».[٤١]

تشكل المستوطنات والبناء الاستيطاني نقطة خلاف مركزية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.

تشكل المستوطنات والبناء الاستيطاني نقطة خلاف مركزية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبـي، ففي كانون الأول وجهت أربع دول في الاتحاد وأعضاء في مجلس الأمن (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا والبرتغال) نقدًا شديدًا لإسرائيل على البناء في المستوطنات، وجاء في بيانها أن إسرائيل بقرارها تكثيف الاستيطان فإنها «ترسل رسالة مدمرة»، وذلك في ختام جلسة مجلس الأمن بهذا الخصوص، والـذي لم يصدر بيانًا مندداً بإسرائيل بسبب المعارضة الأميركية. يشير الباحث الإسرائيلي شمعون شطاين، أن السلوك الأوروبي المندد بإسرائيل في مسألة المستوطنات أصبح روتينيًا، «قرارات حكومة إسرائيل في قضية المستوطنات، والتي تجرّ بشكل اوتوماتيكي ردّ فعل من جانب الاتحاد

الأوروبي كجسم، ومن جانب عدد من الدول الاتحاد على انفراد، ومؤخرًا انضمت لهم ألمانيا، تحولت من السنوات إلى طقس ثابت، حتى اليوم اكتفت دول الاتحاد بإصدار تصريحات لكنها امتنعت عن اتخاذ خطوات عقابية مؤلمة».[٤٢]

ويصل شطاين إلى نتيجة مفادها أن تحديد المنتجات التي تنتجها المستوطنات لا يعد عقابًا مؤلمًا، فالاتحاد الأوروبي يحددها فقط، لكنه لا يمنع استيرادها وبيعها، كما أن إسرائيل اعتادت من خلال تجربتها أن التنديد الأوروبي لم ترافقه حتى الآن أية خطوات تنفيذية عقابية تجاهها. ينسجم رأي شطاين مع ادعاء الفصل الذي ذكرناه في الخلاصة التنفيذية، أن التنديد الأوروبي ليس مكلفًا بالنسبة لإسرائيل مقابل الإنجازات التي تحققها على الأرض من خلال البناء الاستيطاني.

هنالك من يعتقد أن الموقف الأوروبـي المعلن نابع فقط من اعتبار أن الخطوات الاستيطانية الإسرائيلية لم تهدد، حتى الآن، حل الدولتين بشكل جوهري، إلا أن نقطة التحول لدى الاتحاد كانت في قرار الحكومة الإسرائيلية البناء في مناطق E1 في أعقاب الاعتراف بدولة فلسطين كمراقب في الأمم المتحدة، حيث يرى الاتحاد الأوروبـي أن هذا البناء يهدد فعليًا وبشكل نهائي حل الدولتين، لأنه يقطع أوصال الدولة الفلسطينية ويمنع إقامة دولة لها مقومات الحياة. حيث أن البناء الاستيطاني سوف يؤدي إلى تهجير المواطنين الفلسطينيين من مناطق «C» وهذا ما لن يقبله الاتحاد الأوروبي، ففي بيان رسمي أصدره الاتحاد في أعقاب قرار الحكومة الاسرائيلية البناء في مناطق E١ جاءت النقاط التالية: على الأطراف الامتناع عن خطوات تهدد حلّ الدولتين، يعبر الاتحاد عن خيبة أمله، ويعارض بشدة خطط إسرائيل لتوسيع الاستيطان في الضفة وشرق القدس وبخاصة خطة تطوير مناطق E1، وعلى ضوء الأهداف الأساسية للاتحاد، أي: حل الدولتين، فإنه سيراقب الوضع عن قرب وانعكاساته وسيعمل بناء على ذلك، يعبر الاتحاد عن التزامه حسب القوانين الدولية أن الاتفاقيات بينه وبين إسرائيل لا تشمل المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، يكرر الاتحاد التزامه بضمان تنفيذ التشريع في الاتحاد فيما يتعلق بمنتجات المستوطنات.

اعتادت إسرائيل من خلال تجربتها أن التنديد الأوروبي لم ترافقه حتى الآن أية خطوات تنفيذية عقابية تجاهها.

وعبر الاتحاد في البيان نفسه عن التزامه الجذري بأمن إسرائيل، وبخاصة ما يتعلق بالتهديدات المركزية (Vital threats) في المنطقة. أراد الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من خلال ذلك أنه لا يرى في المستوطنات جزءًا من أمن إسرائيل، لا بل أن البناء الاستيطاني يهدد إسرائيل لأنها تفشل حلّ الدولتين، وهذا الحل بنظر الدول الأوروبية ضمانة مركزية لأمن إسرائيل وللمصالح الأوروبية.[٤٣]

وكانت مصادر فرنسية وبريطانية سربت معلومات لصحيفة «هآرتس» حول نية الدولتين

استدعاء سفرائهما في تل أبيب للتشاور في أعقاب القرار الإسرائيلي، لكنهما أرجأتا تنفيذه في انتظار ما إذا كانت إسرائيل ستنفذه أم لا (وبخاصة أن القرار جاء عشية الانتخابات الإسرائيلية)، واستدعت وزارات خارجية أكثر من ١٢ دولة، غالبيتها أوروبية، سفراء إسرائيل لديها من أجل تقديم احتجاج على الخطة الاستيطانية الجديدة.

لا بد من القول في هذا السياق أن الاتحاد الأوروبي أصدر بيانات كثيرة شديدة اللهجة ضد إسرائيل، كما أن موضوع تحديد المنتجات الاستيطانية في الأسواق الأوروبية ليس جديدًا، بل اتخذه الاتحاد الأوروبي في أيار ٢٠١٢، لهذا السبب هنالك فجوة بين تصريحات الاتحاد وبين الخطوات الفعلية التي يقوم بها ضد إسرائيل. الموقف الحازم نفسه اتخذه الاتحاد الأوروبي في أعقاب قرار الحكومة بناء ألف وحدة سكنية في الضفة الغربية وشرق القدس في كانون الأول ٢٠١١، وقد أعقب هذا القرار بيان أوروبي شديد اللهجة، ويبدو أن هذا النمط من الردود الأوروبية أصبح مألوفًا لإسرائيل التي لم تعد تأخذه على محمل الجد، فهي ردود الفعل نفسها التي كانت في تشرين الأول في العام ٢٠١١، في أعقاب قرار الحكومة البناء في القدس، ونفسها في تشرين الثاني ٢٠١١، في أعقاب قرار الحكومة تصعيد البناء الاستيطاني كرد فعل على ضم السلطة الفلسطينية إلى منظمة اليونسكو، وغيرها من البيانات الشبيهة في العام ٢٠١٢.[٤٤] وآخرها البيان في أعقاب البناء في E١. وما يؤكد ذلك هو استمرار التعاون الألماني الإسرائيلي على الصعد جميعها، والذي توج بزيارة الحكومة الإسرائيلية وعلى رأسها بنيامين نتنياهو إلى ألمانيا في كانون الأول ٢٠١٢.

وكان الاتحاد الأوروبي وقع عدة اتفاقيات تعاون مع إسرائيل خلال العام ٢٠١٢، ما يؤكد أن الاتحاد لا يترجم استنكاره للسياسات الإسرائيلية إلى خطوات عقابية، فعلى سبيل المثال، تم توقيع اتفاق ACAA، في مجال الأدوية (Agreement on Conformity Assessment and Acceptance of Industrial Products)، الذي يتعلق بالتعاون في مجالات الأدوية، وتبادل الاختبارات والخبرات في هذا المجال، والذي سيوفر مئات ملايين الشواكل للاقتصاد الإسرائيلي، وكان الاتحاد الأوروبي امتنع عن توقيعه منذ العام ٢٠١٠، بسبب السياسات الإسرائيلية، إذ إنه يعتبر اتفاقًا مهمًا داخل الاتحاد، إلا أن الاتفاق تم توقيعه في العام المنصرم بعد زيارة مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية إلى إسرائيل في تموز ٢٠١٢.[٤٥] وكان الاتحاد الأوروبي أقر الاتفاق المذكور في تشرين الأول ٢٠١٢. وقد حضر وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي، شلوم سمحون، حفل التوقيع وعقب عليه قائلاً: «توقيع هذا الاتفاق يشكل الخطوة الأكثر جوهرية للصناعة الإسرائيلية عمومًا وصناعة الأدوية بخاصة، إسرائيل هي الدولة الأولى التي يوقع معها

الاتحاد هذا الاتفاق دون أن تكون دولة مرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي».[٤٦]

وكان ليبرمان قد شارك في بروكسل في تموز ٢٠١٢، في حفل توقيع أكثر من ٦٠ اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، في المجالات العلمية والبحث، ويرى البعض أن خوسيه مانويل باروسو رئيس المفوضية الأوروبية عمل بقوة على تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

ليبرمان شارك في بروكسل في تموز ٢٠١٢، في حفل توقيع أكثر من ٦٠ اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، في المجالات العلمية والبحث.

وقد شدد في خطاب له في جامعة حيفا خلال زيارته لإسرائيل بمناسبة استلامه «دكتوراه فخرية»، على تعزيز التعاون في مجال التعليم والبحث والابتكار، ووصف التعاون في هذه المجالات بأنه «واحد من أكبر الإنجازات» التي حققتها شراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. وقد ألقى باروسو هذا الخطاب غداة توقيع الاتحاد الأوروبي وإسرائيل على مذكرة تفاهم لتعميق تعاونهما العلمي في مجالات الطاقة، مع التركيز بشكل خاص على الطاقة النظيفة، وتحلية المياه. وأكد أن إسرائيل والاتحاد الأوروبي شيّدا علاقات حيوية مبنية على القيم المشتركة، وروابط تاريخية وقرابة متينة.

وأضاف: «في كل يوم، نعمل معًا من أجل منفعتنا المتبادلة حول طائفة واسعة من المجالات، بمن الاتفاقات التي وقعت مؤخرًا بين إسرائيل ووكالة الفضاء الأوروبية، إلى تعاون في عدد من وكالات الاتحاد الأوروبي مع نظيراتها في إسرائيل».[٤٧]

تم توقيع اتفاق «السماء المفتوحة» بين الطيران المدني الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سوف يعزز من مكانة الطيران المدني الإسرائيلي وعائداته.

وتم توقيع اتفاق «السماء المفتوحة» بين الطيران المدني الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سوف يعزز من مكانة الطيران المدني الإسرائيلي وعائداته. ووقع الاتحاد مع إسرائيل اتفاق تعاون في مجال الطاقة والمياه في تموز ٢٠١٢.

وفي سياق حرصه على حلّ الدولتين، بدأ الاتحاد الأوروبي يعبر عن قلقه من السياسات الإسرائيلية في مناطق «C»، تشير الكثير من التقارير أن الاتحاد الأوروبي بدأ يتخوف من السياسات الإسرائيلية في مناطق «C»، وتجلى ذلك في معارضته الشديدة لهدم ثماني قرى فلسطينية في منطقة «C»، وتأييده لدعم مشاريع تنموية لصالح الفلسطينيين فيها، وأخيرًا موقفه من عدم إعفاء منتجات المستوطنات من الضرائب.[٤٨] واستعمل تقرير لوفد أوروبي زار القرى المهددة بالهدم مصطلح «ترانسفير» كتعبير عما تقوم به إسرائيل في مناطق «C». ففي بيان صحافي نشره وفد الاتحاد الأوروبي بعد جولة قام بها إلى جنوب جبل الخليل جاء: «يناشد الاتحاد الأوروبي إسرائيل أن تنفذ التزاماتها حول ظروف الحياة للسكان الفلسطينيين في منطقة «C»، وذلك من خلال تحول في سياساتها، والتي تعني تعجيل إعطاء تصاريح للمخططات الهيكلية الفلسطينية، ووقف الترانسفير بالقوة، ووقف هدم البيوت والبنية التحتية للفلسطينيين، وتبسيط الإجراءات الإدارية لإصدار تراخيص البناء، وتأمين وصولهم للمياه والاستجابة لاحتياجاتهم الإنسانية».[٤٩]

في سياق حرصه على حلّ الدولتين، بدأ الاتحاد الأوروبي يعبر عن قلقه من السياسات الإسرائيلية في مناطق «C».

كما اتخذت النرويج، غير العضو في الاتحاد الاوروبي، موقفًا أكثر نقدًا لإسرائيل ـ حيث صرح وزير خارجيتها «يونس ستور»، أن بلاده تراقب عن قرب الضغوطات الإسرائيلية على الفلسطينيين الذين يعشون في مناطق «C»، وبخاصة في جبل الخليل. وقد صرح: «فكرة منطقة «C» التي تصل إلى ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، هي أن تكون جزءًا من المرحلة الانتقالية، ولم تكن هنالك نية لإعطاء إسرائيل فرصة لتوسيع المستوطنات فيها، على حساب الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المنطقة». وطالب الوزير بفحص علاقة المجتمع الدولي باستيراد منتجات المستوطنات، وأكد أنه عندما تم ضم إسرائيل إلى منظمة OECD فإن النرويج أوضحت لإسرائيل أن انضمامها للمنظمة لا يشمل المستوطنات في الضفة.[٥٠]

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن السيطرة الإسرائيلية المستمرة في مناطق «C» وفرض وقائع فيها سوف يهدد حلّ الدولتين، حيث أشار تقرير للاتحاد الأوروبي على أهمية تحدي السيطرة الإسرائيلية على هذه المنطقة، ويقود هذا التوجه في الاتحاد الأوروبي كل من وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ، ووزير الخارجية الفرنسي نوران فابيوس، اللذان يعتقدان أن حلّ الدولتين سوف يعزز أمن إسرائيل وديمقراطيتها، وأنها بسياستها في الأراضي الفلسطينية فإنها تهددهما.[٥١]

يعتقد الاتحاد الأوروبي أن السيطرة الإسرائيلية المستمرة في مناطق «C» وفرض وقائع فيها سوف يهدد حلّ الدولتين.

يتبين من رصد مشهد العلاقات الإسرائيلية الأوروبية خلال العام ٢٠١٢، أن درجة التوتر بدأت تتصاعد خلال العام الحالي، ولكنها لم تترجم حتى الآن إلى اتخاذ خطوات فعلية على أرض الواقع، هذا على الرغم من أن تقريرًا داخليًا لوزارة الخارجية الإسرائيلية أشار إلى أن الاتحاد الأوروبي قد يحاول فرض تسوية سياسية على إسرائيل وعلى الفلسطينيين عام ٢٠١٣. وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية كتبت هذا التقرير بعد التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة والاحتجاج الأوروبي على البناء الاستيطاني في أعقاب ذلك. وأشار التقرير أن الاتحاد الأوروبي قد يحاول إقامة دولة فلسطينية فعليًا على أرض الواقع في العام ٢٠١٣ ودون علاقة بالمفاوضات.[٥٢] وبيّن التقرير أن الاتحاد يتجه نحو تصعيد ردود فعله على البناء الاستيطاني الإسرائيلي وتقييد توزيع منتجات المستوطنات في دول الاتحاد، ولكن يتوقع التقرير، أن هذه الردود لن تصل إلى حدّ اتخاذ خطوات شديدة جدًا.

يشير التقرير إلى أن هناك أجماعًا داخل الاتحاد حول حلّ الدولتين ووقف النشاط الاستيطاني، وإلى أن هنالك توجهين داخل دول الاتحاد الـ٢٧ بخصوص التعامل مع الانتهاكات الإسرائيلية والبناء الاستيطاني وغياب المفاوضات، ينادي التوجه الأول بتصعيد الاحتجاج على الممارسات الإسرائيلية وحتى فرض عقوبات عليها، فيما ينادي

التوجه الثاني بانتهاج سياسة ضبط النفس، ويصل التقرير إلى نتيجة مفادها أن التوجه الثاني لا يزال هو سيد الموقف داخل الاتحاد. ويعقب التقرير على هذه النتيجة «يجب الإشارة إلى ضبط النفس ليس نابعًا بالضرورة من تفهم للتبريرات السياسية الإسرائيلية، بل إنه يتعلق بمدى مساهمته في أقامة دولة فلسطينية».[٥٣] بمعنى أن التقرير يشير إلى أن ضبط النفس الأوروبي هو جزء من تصوره أن ذلك ما سيقود إلى دولة فلسطينية.

لم يشهد العام ٢٠١٢ تغييرات جوهرية في العلاقات الإسرائيلية مع الصين والهند.

وقد أشار التقرير إلى أن أحد التحديات التي ستواجهها الحكومة الإسرائيلية القادمة في العام ٢٠١٣، هو ضغط شديد من طرف الاتحاد الأوروبي للتقدم في الموضوع الفلسطيني. وقد صرح دبلوماسي أوروبي أن الاتحاد الأوروبي «لن يوافق على جلوس الطرفين وحدهما في غرفة المفاوضات، وقول نعم لكل ما يفعلونه، يجب تحديد معايير دولية لحلّ الصراع وفرضها على الطرفين».[٥٤]

مشهد العلاقات مع الصين والهند

لم يشهد العام ٢٠١٢ تغييرات جوهرية في العلاقات الإسرائيلية مع الصين والهند، وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول الملف النووي الإيراني، إلا أن البلدين اتخذا موقفًا داعمًا هذه المرة من مسألة فرض عقوبات اقتصادية على إيران، ولكن يعارض البلدان بشدّة حلّ هذه القضية بالخيار العسكري. ويجب الإشارة إلى أن موافقة البلدين على فرض عقوبات اقتصادية على إيران، جاء في إطار التوافق الدولي على ذلك، وليس بسبب العلاقات الإسرائيلية مع هذين البلدين. ولا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل تولي أهمية لتوطيد العلاقة بينها وبين الصين والهند، ففي العام ٢٠١٢، عينت إسرائيل الوزير «ماتان فلنائي» سفيرًا لها في الصين، على الرغم من أن فلنائي كان يشغل منصب وزير الجبهة المدنية، إلا أن أهمية توطيد العلاقات بين البلدين دعت إلى تعيينه سفيرًا هناك. وصرح نتنياهو في السياق نفسه خلال حديثه مع السفير الصيني في إسرائيل «غان يان بينغ» في العيد الوطني الصيني في تشرين الأول ٢٠١٢، أن «العلاقات مع الصين هي مصلحة قومية لدولة إسرائيل».[٥٥] أما بالنسبة للهند فقد عززت إسرائيل علاقتها الاقتصادية والعلمية والأكاديمية مع الهند خلال العام ٢٠١٢، فقد خصصت وزارة الخارجية الإسرائيلية ١٢٠ منحة لطلاب من الهند للدراسة في الجامعات الإسرائيلية، كما تمت إقامة سبعة مراكز بحثية زراعية مشتركة في الهند، وتم افتتاح قنصلية ثالثة في الهند نهاية ٢٠١٢.[٥٦] تحاول إسرائيل أن تعزز في المرحلة الأولى علاقتها مع الهند من خلال التركيز على التعاون في مجالات الزراعة، الفضاء والتكنولوجيا والصناعات الالكترونية، إلا أن الطموح الإسرائيلي هو تحويل هذا التعاون إلى تحالف استراتيجي في

تولي إسرائيل أهمية لتوطيد العلاقة بينها وبين الصين والهند، ففي العام ٢٠١٢، عينت الوزير «ماتان فلنائي» سفيرًا لها في الصين.

القضايا المهمة والمشتركة للبلدين، وأهمها الملف الإيراني والعلاقة مع العالم العربي.

تشير المعطيات التجارية بين البلدين (استيراد وتصدير) أن العلاقات الاقتصادية مستقرة وثابتة، ويعتقد بعض الخبراء أن العلاقات سوف تزداد في السنوات القادمة بسبب إمكانية أن تصدر إسرائيل الغاز الطبيعي إلى الصين، وأن لا يكون التصدير الإسرائيلي للغاز اقتصاديًا بحتًا، بل أن تشمل الأبعاد الجيو-استراتيجية حيزًا من قرارات التصدير وبخاصة إلى الصين، حيث أن تصدير الغاز الطبيعي لها سوف يعمق العلاقات السياسية والإستراتيجية بين البلدين.[٥٧]

جدول (٢): العلاقات التجارية الإسرائيلية- الهندية (ملايين الدولارات).[٥٨]

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢ (I–XI)
تصدير	١٦٧٩,٧	١٤٨١,٤	١٢١٣,٦
استيراد	٧١٤,٢	٧٩٨,٤	٧٥٥,٣

جدول (٣): العلاقات التجارية الإسرائيلية- الصينية (ملايين الدولارات)[٥٩]

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢ (I–XI)
تصدير	١٧٣٤,٠	٢٢٩٣,٤	٢٢٧٥,٥
استيراد	٤٧١٢,٩	٥٤٠٤,٨	٤٩٢٦,٦

استمر مشهد العلاقات مع تركيا كما هو عليه منذ حادثة سفينة مرمرة

مشهد العلاقة مع تركيا

استمر مشهد العلاقات مع تركيا كما هو عليه منذ حادثة سفينة مرمرة، وعلى الرغم من الأنباء التي تسربت خلال العام عن انفراج في العلاقة بين البلدين، إلا أن تركيا عادت ووضحت موقفها من الموضوع، بأن لها شروطًا لعودة العلاقات الدبلوماسية كما كانت عليه قبل حادثة سفينة مرمرة، الشروط هي: اعتذار إسرائيلي عن قتل المدنيين الأتراك وتعويض أهالي القتلى والجرحى، رفع الحصار عن قطاع غزة، والتقدم نحو إقامة دولة فلسطينية. وجاء التأكيد التركي على هذه الشروط على الرغم من التوقعات بانفراج محتمل بسبب انسجام مواقف الدولتين من الأزمة السورية. والحاجة إلى الشراكة بين البلدين في مرحلة ما بعد بشار الأسد. إلا أن الموقف التركي كان واضحًا وصريحًا في شروطه على الرغم من أن حدّة الخطاب التركي تجاه إسرائيل تراجعت في العام المنصرم، ربما بسبب الأزمة السورية، ولكن نرجع ذلك بالأساس إلى سياسة ضبط النفس التي تتبعها إسرائيل في هذا الملف حرصًا منها على الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات

مع تركيا. وكان أردوغان ووزير خارجية تركيا أوغلو قد أطلقا تصريحات شديدة ضد إسرائيل خلال الحرب على غزة العام المنصرم، إلا أنها لم تلق صدى كبيرًا في إسرائيل، كما أن اهتمام إسرائيل بالموقف المصري ودوره كان مهمًا لها أكثر من الموقف التركي.

يلعب الغاز الإسرائيلي عاملاً مهمًا في السياسة الخارجية حتى مع تركيا، وذلك في أعقاب تعزيز التعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال الغاز. وقبل ذلك، لا بد من القول أن إسرائيل عززت علاقتها مع اليونان وقبرص اليونانية بعد تأزم العلاقات التركية الإسرائيلية قبل سنوات، وذلك كرد فعل إسرائيلي دبلوماسي على توتر العلاقة مع أنقرة، وقيام الأخيرة بتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية. فقد صرح نائب وزير الطاقة التركي «مورات مركان»، أن التعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال الغاز الطبيعي سيشكل عائقًا أمام مشروع لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا بواسطة أنبوب غاز تحت الماء، يمكن أن يشكل حلقة وصل لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا أيضًا. ففي مؤتمر عقد في اسطنبول حول الطاقة، طلب مندوب خاص لوزارة الخارجية الإسرائيلية «ميخائيل لوطم» لقاء «مركان»، إلا أن الأخير رفض لقاءه بسبب تخفيض العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأوضح «مركان» بطريقة غير رسمية للمندوب الإسرائيلي أن عدم لقائه لا ينبع فقط من العلاقات المتوترة بين البلدين، بل أيضًا بسبب التعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال الغاز الطبيعي. يسود تعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال تطوير حقول الغاز التي تحيط الجزيرة، حيث تهيمن تركيا على الجانب الشمالي منها. ففي حقل غاز اكتشف في المياه الإقليمية لقبرص اليونانية تبين أنه يمتد إلى حقل غاز في المياه الإقليمية لإسرائيل، وقد أعلنت تركيا أنها ستقاطع أية شركة تشارك في البحث عن حقول الغاز حول الجزيرة القبرصية، وقد هددت تركيا مرارًا باستعمال القوة العسكرية لمنع ذلك، إلا أن توقعات حدوث ذلك ضئيلة.[٦٠]

تعلم تركيا أن التقارب الإسرائيلي القبرصي ليس تقاربًا اقتصاديًا فقط، بل هو تقارب سياسي واستراتيجي أيضًا جاء بعد توتر العلاقات مع إسرائيل.

تعلم تركيا أن التقارب الإسرائيلي القبرصي ليس تقاربًا اقتصاديًا فقط، بل هو تقارب سياسي واستراتيجي أيضًا جاء بعد توتر العلاقات مع إسرائيل، ففي شباط ٢٠١٢ زار نتنياهو قبرص، وهي أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي للجزيرة، وتم تسريب معلومات في أعقاب الزيارة، لم يتم تأكيدها، عن إمكانية وجود دائم لقوات إسرائيلية على الجزيرة أو خلال الأزمات على الأقل. وفي آذار وقعّت كل من إسرائيل وقبرص واليونان على تفاهمات حول فحص إمكانية الشروع في إنجاز مشروع لربط شبكة الكهرباء الإسرائيلية مع الأوروبية، ومن المتوقع أن ينجز هذا المشروع في العام ٢٠١٦.[٦١]

أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد تراجع التدريج الإسرائيلي لتركيا كهدف للواردات إلى المكان السادس، وذلك بعد أن كان هنالك توقع أن تكون في المكان

الثالث. حيث تراجعت الواردات الإسرائيلية إلى تركيا بنسبة ٢٣٪ في الربع الأول من العام ٢٠١٢، مقارنة مع نظيره في العام ٢٠١١. وجاء هذا التراجع بعد الارتفاع الكبير في حجم الواردات الإسرائيلية إلى تركيا في العام ٢٠١١ بنسبة ٣٨٪.[٦٢]

إجمال

ناقش الفصل مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية ٢٠١٢، وتشير قراءة هذا المشهد إلى أن إسرائيل تواجه تحديات كبيرة في سياساتها الخارجية، ولكنها بعيدة عن حالة العزلة الدولية، التي تجعلها تدفع ثمنًا باهظًا لسياساتها. وضعت إسرائيل الموضوع الإيراني في سلّم أولوياتها الدبلوماسية في العام المنصرم، ومن المتوقع أن يبقى هذا الموضوع حاضرًا وبقوة في السنة القادمة.

على ضوء الضغط الدولي الذي تمارسه أطراف دولية وإقليمية على إسرائيل في الملف الفلسطيني، فمن المتوقع أن تمارس إسرائيل سياسات علاقات عامة في هذا الجانب، وبخاصة أمام الاتحاد الأوروبي الذي يضغط في اتجاه إنهاء الصراع وحلّ الدولتين. ومما يرجح هذا التوجه هو نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي عززت من قوة التيار المعارض لإقامة دولة فلسطينية داخل الليكود، وتركيبة الحكومة المتوقعة، التي سوف تهمش الموضوع الفلسطيني أو تديره كصورة علاقات عامة فقط دون تقدم حقيقي في الموضوع، لأن نتنياهو يعتقد أن الموضوع الإيراني هو الموضوع الأهم في سلم أولويات الحكومة القادمة على مستوى السياسة الخارجية. وستعمل إسرائيل على المستوى الإقليمي والدولي في اتجاه تحقيق هدف واحد ومركزي، وهو منع إيران من الوصول إلى قنبلة نووية.

هوامش

١ . حول التوجهات الإسرائيلية لتعزيز تحالفاتها الدولية مع قوى صاعدة انظر الورقة البحثية المهمة في هذا الخصوص، والتي سمّاها الباحثان «نظرية الأطراف»، يوئيل غوجانسكي وغاليا ليندشتراوس، «إحياء نظرية الأطراف في السياسة الخارجية الإسرائيلية»، **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص:٢٥-٣٦. (بالعبرية)

٢ . المنتدى الإسرائيلي للطاقة، تصدير موارد الغاز الطبيعي من إسرائيل، القدس، أيار ٢٠١٢، ص: ٣-٤.

٣ . حسب التقرير البحثي تستطيع إسرائيل استخراج ١٤٠٠ BCM غاز طبيعي (في ذروة الاستخراج)، بينما هنالك ١٧ دولة في العالم تستطيع استخراج ٢٠٠٠ BCM غاز طبيعي.

٤ . المصدر السابق.

٥ . يوئيل فيشمان، **إرجاع الشرعية لدولة إسرائيل والصراع على الإجماع في الرأي العالم العالمي**، (القدس: المعهد المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، ٢٠١٢). (بالعبرية).

٦ . انظر إلى موقع الوزارة: http://www.hasbara.gov.il/Pages/default.aspx

٧ . شاهد خطاب بنيامين نتنياهو في دورة الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ والذي خصص معظمه للملف النووي الإيراني: http://www.youtube.com/watch?v=ZbT0a-qBLUc

٨ . شاهد خطاب بنيامين نتنياهو في دورة الأمم المتحدة عام ٢٠١١ والذي خصص معظمه للملف الفلسطيني: http://www.youtube.com/watch?v=Sxys-YOkxzo

٩ . حول الموقف الإسرائيلي راجع كتاب أصدره مركز القدس للشؤون العامة والدولة، والذي يديره مستشار نتنياهو السابق دوري غولد، وهو مركز يميني يعبر عن حقيقة الموقف الإسرائيلي من هذا الملف، راجع: مجموعة مؤلفين، **إيران: من تحدي إقليمي إلى تهديد عالمي**، (القدس: مركز القدس للشؤون العامة والدولة، ٢٠١٢). (بالعبرية).

١٠ . غيلي كوهن، «وزير الدفاع ألمح أن إسرائيل هاجمت في سورية»، **هآرتس**، ٢٠١٣/٢/٤، ص:١+٥.

١١ . استمع إلى المحاضرة على الرابط التالي:
http://www.youtube.com/watch?v=VaiXzghMQlM

١٢ . وحدة المشهد الإسرائيلي، «الانهيار السياسي في الأمم المتحدة والهزيمة الدبلوماسية الإسرائيلية المهينة هما حصيلة سياسة بنيامين نتنياهو»، **تقرير خاص** (١٣-١٢-٢٠١٢). ص:٦.

١٣ . باراك رابيد وآخرون، «لجنة في الأمم المتحدة تطلب فرض عقوبات على إسرائيل»، **هآرتس**، ٢٠١٣\٢\١، ص:٤.

١٤ . روت غبيزون، «حانت ساعة الحقيقة»، **هآرتس**، ٢،٢٠١٣/٨، ص:٢٦.

١٥ . مهند مصطفى، «العدوان على غزة ٢٠١٢: بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية»، **مجلة قضايا إسرائيلية**، كانون الثاني ٢٠١٣، ص:٦١-٧١.

١٦ . افرايم بلوم، «مصر بعد فوز محمد مرسي في الانتخابات»، **مجلة عدكان استراتيجي**، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص: ٢١. (بالعبرية).

١٧ . انظر إلى مراحل هذا التدهور وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية في المنطقة وعلى إسرائيل في: عوديد عيران (٢٠١٠). «تركيا وإسرائيل». في شلومو بروم وعنات كورتس (محرران). التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٠. تل أبيب: جامعة تل أبيب. ص: ٩٣-١٠٠. (بالعبرية). وأيضا انظر بالتفصيل حول العلاقات التركية الإسرائيلية إلى: مهند مصطفى وأيمن يوسف (٢٠١٠). سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة: تركيا،الهند، الصين وروسيا. رام الله: مركز مدار للدراسات الإسرائيلية.

١٨ . أنظر: مارك هلر، «الثورات في العالم العربي وانعكاساتها على إسرائيل»، **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص:٧٣-٧٩. (بالعبرية).

١٩ . **ذا ماركر** ٢٠١٢/٤/٢٧، ص: ٨-٩.

٢٠ . عوديد عيران، «مستقبل اتفاقيات إسرائيل مع جيرانها»، **مجلة عدكان استراتيجي**، المجلد ١٥، العدد١، ٢٠١٢، ص:٤٠-٤١. (بالعبرية).

٢١ . شلومو بروم، **مصر بعد فوز مرسي...**، مصدر سبق ذكره، ص:٢٢-٢٣.

٢٢ . غابي سيبوني (محرر)، **العلاقات الإسرائيلية المصرية: على خلفية أحداث أمنية في شبه جزيرة سيناء**، (تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٢)، ص:١٨. (بالعبرية).

٢٣ . المصدر السابق، ص:١٧-١٨.

٢٤ . المصدر السابق، ص: ٨.

٢٥ . أورلي أزولاي، «إسرائيل لا تستطيع إيقاف إيران»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/٨/١٥، ص:٣.

٢٦ . عاموس يدلين وآخرون، «بين منطقة آمنة» وبين «منطقة ثقة»- العلاقات الإسرائيلية الأميركية في ضوء استمرار البرنامج النووي الإيراني»، **مباط عال**، العدد ٣٢٠، آذار ٢٠١٢. (بالعبرية).

٢٧ . زكي شالوم، «هل يمكن أن يحدث تغيير في موقف إدارة أوباما من عملية عسكرية إسرائيلية ضد إيران»، **مجلة مباط عال**، العدد ٣١٧، شباط، ٢٠١٢. (بالعبرية).

٢٨ . شلومو بروم وشمعون شطاين، «فوز الرئيس أوباما في الانتخابات: الانعكاسات على إسرائيل»، مجلة **مباط عال**، العدد ٣٨٤، ٢٠١٢. (بالعبرية)

٢٩ . عوديد عيران وايفان الترمان، «المواجهة بين رومني وأوباما على السياسة الخارجية»، **مجلة مباط عال**، العدد ٢٧٨، تشرين الأول ٢٠١٢. (بالعبرية).

٣٠ . عوديد عيران وايفان الترمان، «الانتخابات التمهيدية لمرشح الرئاسة الأميركية في الحزب الجمهوري: الدروس المستفادة إسرائيليًا»، **مباط عال**، العدد ٣٢٥، آذار ٢٠١٢. (بالعبرية).

٣١ . ايتمار ايخنر، «أوباما: نتنياهو جبان، يقود إسرائيل إلى الدمار»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٣/١/١٦، ص:١-٢.

٣٢ . يهوناتن ليس، «نتنياهو لأوباما: فقط مواطني إسرائيل يحددون مصيرهم»، **هآرتس**، ٢٠١٣/١/١٧، ص:١+٤.

٣٣ . دانييل ليفي، «الرجاء عدم الإزعاج»، **هآرتس**، ٢٠١٣/٢/٤، ص:١٣.

٣٤ . شعبة الاقتصاد، تلخيص معطيات الصادرات للعام ٢٠١٢ وتوقعات عام ٢٠١٣، المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي، كانون الثاني ٢٠١٣.

٣٥ . شعبة الاقتصاد، تلخيص معطيات الصادرات للعام ٢٠١٢ وتوقعات عام ٢٠١٣، المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي، كانون الثاني ٢٠١٣. المعلومات عن الواردات في العام ٢٠١٢، مأخوذة من دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية: انظر الرابط:
http://www.cbs.gov.il/hodaot2013n/16_13_015maz_USD.pdf

٣٦ . باراك ربيد، «مفاوضات عبثية»، **هآرتس**، ٢٠١٣/١٢/٢٦، ص:٣.

٣٧ . وحدة المشهد الإسرائيلي، «الانهيار السياسي في الأمم المتحدة والهزيمة الدبلوماسية الإسرائيلية المهينة هما حصيلة سياسة بنيامين نتنياهو»، **تقرير خاص** (١٣-١٢-٢٠١٢). ص:٥.

٣٨ . وحدة المشهد الإسرائيلي، «الانهيار السياسي في الأمم المتحدة والهزيمة الدبلوماسية الإسرائيلية المهينة هما حصيلة سياسة بنيامين نتنياهو»، **تقرير خاص** (٢٠١٢/١٢/١٣). ص:٢.

٣٩ . باراك ربيد ونير حسون، «أسبوع بعد شكره للاتحاد الأوروبي على فرض العقوبات على إيران، ليبرمان ينفلت على اشتون». **هآرتس**، ٢٠١٢/١٠/٢١، ص: ٦.

٤٠ . المصدر السابق.

٤١ . وحدة المشهد الإسرائيلي، «الانهيار السياسي...»، مصدر سبق ذكره، ص:٢-٤.

٤٢ . شمعون شطاين، «الاتحاد الأوروبي يرسم خطًا أحمر في موضوع المستوطنات»، **مجلة مباط عال**، العدد ٣٩٤، ٢٠١٢. (بالعبرية).

٤٣ . شطاين، الاتحاد الأوروبي.... ٢٠١٢، مصدر سبق ذكره.

٤٤ . شمعون شطاين، إسرائيل والاتحاد الأوروبي: اختلاف في وجهات النظر أم حوار الصم، **مجلة مباط عال**، العدد ٣٠٥، كانون الأول ٢٠١١. (بالعبرية).

٤٥ . انظر جريدة «غلوبوس»: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000760087

٤٦ . أنظر إلى تصريح الوزير على موقع الوزارة على الرابط التالي: http://www.moital.gov.il/NR/exeres/AFE49C01-327D-473D-AABB-1BFC58A80CF1.htm

47 . http://www.akhbarboom.com/archives/27085

٤٨ . عميرة هس، «دبلوماسي أوروبي: الاتحاد الأوروبي يتوقع من إسرائيل عدم تنفيذ أوامر الهدم في مناطق «C»»، «**هآرتس**»، ٢٠١٢/٨/٩. ص:٥.

٤٩ . عميرة هس، «انتفاضة التخطيط»، «**هآرتس**»، ٢٠١٢/٨/١٢. ص:٨.

٥٠ . عكيفا الدار، «على المجتمع الدولي تصعيد خطواته ضد المستوطنات»، «**هآرتس**»، ٢٠١٢/٩/٥، ص:٥.

٥١ . باراك ربيد، «مفاوضات عبثية»، **هآرتس**، ٢٠١٣/١٢/٢٦، ص:٣.

٥٢ . باراك ربيد، «وزارة الخارجية: الاتحاد الأوروبي سيحاول فرض تسوية سياسية في المنطقة»، **هآرتس**، ٢٠١٣/١٢/٢٦، ص:١.

٥٣ . باراك ربيد، «مفاوضات عبثية»، **هآرتس**، ٢٠١٣/١٢/٢٦، ص:٣.

٥٤ . المصدر السابق، ص:١.

55 . http://www.mivzaklive.co.il/archives/40540

56 . http://www.inn.co.il/News/News.aspx/234315

٥٧ . عوديد عيران، «هل ستبيع إسرائيل الغاز الطبيعي للصين؟»، **مجلة مباط عال**، العدد ٣٩٣، كانون الأول ٢٠١٢. (بالعبرية).

٥٨ . دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (الجدول د٢)، أنظر إلى الرابط التالي:
http://www.cbs.gov.il/www/fr_trade/td2.htm

٥٩ . دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (الجدول د٢)، أنظر إلى الرابط التالي:
http://www.cbs.gov.il/www/fr_trade/td2.htm

٦٠ . ايتي تريلنيك، «دبلوماسي تركي: تعاون إسرائيل مع قبرص سيمنع تصدير الغاز عبر تركيا»، **ذا ماركر**، ٢٠١٣/١/٢٧، ص:١٦.

٦١ . غوجانسكي وليندشتراوس، إحياء نظرية الأطراف...، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٩.

٦٢ . أنظر التقرير الكبير عن الواردات الإسرائيلية إلى دول العالم ومنها تركيا في صفحة ٢٥:
http://www.export.gov.il/uploadfiles/05_2012/developmentstrendsisraelexportsq1-2012_2.pdf